دور الجزاء الجنائي في رفع آثار الجريمة

أ.م.و. مصطفى راشد عبد الحمزة الكلابي

كلية القانون - جامعة واسط

الخلاصة:

تهدف السياسة الجزائية المعاصرة من إقرار الجزاءات الجنائية إلى الاهتمام بالجاني وإصلاحه وإنذار غيره بعواقب هذه الجريمة ، إلا أن التسابق في إصلاح مجرم يجب أن لا يتحقق بمعزل عن الاهتمام بالضحية التي لا زالت تأن من ألم الجريمة . لذا يجب البحث عن جزاءات يكون من ضمن أغراضها إزالة أو رفع آثار الجريمة سواء كانت من جرائم الضرر أو جرائم الخطر وسواء أكان ذلك عاماً أو خاصاً إضافة إلى تحقيق أغراض العقوبة الأخرى المتمثلة بتحقيق العدالة والردع العام والردع الخاص . لذا أثبتت الدراسات بان تطبيق عقوبتي الدية والعمل للمنفعة العامة كبديل لعقوبة الحبس في التشريعات المقارنة أو كعقوبة أصلية منفردة أو تخييرية يعود بالنفع على المجتمع وعلى المحكوم عليه وعلى أسرته وعلى المؤسسة الإصلاحية ، وان ثمن العمل يقابل الخلل الذي أحدثه في المجتمع ، وإن الأخذ بعقوبة الدية يؤدي إلى إصلاح المجرم ويصلح آثار الجريمة ، ويحقق الردع العام والخاص ويصلح الضرر العام والخاص بسبب طبيعة هذه الجريمة التي تجمع بين خصائص العقاب والتعويض ، وكل ذلك مع الإبقاء على الجزاءات التقليدية النافذة .

Conclusion

The contemporary criminal policy aims at approving criminal penalties to pay attention to the perpetrator, reform him and warn others of the consequences of this crime. However, the race to reform a criminal must not be achieved without concern for the victim who is still suffering from the crime. Therefore, it is necessary to search for penalties whose purposes include removing or removing the effects of the crime, whether it is a crime of harm or crimes of danger, whether it is public or private, in addition to achieving the other objectives of the punishment represented in achieving justice, general deterrence and special deterrence.

Therefore, studies have shown that applying blood money and work for the public benefit as an alternative to imprisonment in comparative legislation or as a single original or voluntary penalty is beneficial to society, the convicted person, his family, and the correctional institution, and that the price of work corresponds to the defect that it caused in society, the convicted person, his

family, and the correctional institution, and that the price of work corresponds to the defect that it caused in society, and that the introduction of the blood money penalty leads To reform the offender and fix the effects of the crime, achieve general and special deterrence, and repair public and private damage due to the nature of this crime that combines the characteristics of punishment and compensation, all of that while preserving the traditional penalties in force.

المقدمة

أولاً: أهمية البحث

عندما يوجه المشرع أوامره ونواهيه إلى الكافة ، لا يريد التضييق على المخاطبين بالقاعدة الجنائية ، إنما يرغب بحياة أفضل ما يكون لنلأ يعكر أمنها واستقرارها فعل الجريمة ، لذلك فإن الجريمة فعل غير قانوني وغير اجتماعي ولا بد أن يواجهه المشرع بالجزاء الذي يحقق العدالة الجنائية ويضمن الردع والزجر وبذات الوقت يضمن لضحية الجريمة إزالة أو تخفيف من آثار الجريمة ، لان بإنزال الجزاء بحق المخالف للقاعدة الجنائية يحقق العدل ويكسب الرضى من الجميع ويعالج انحراف الفكر لدى البعض ، ومن هنا تبرز أهمية الجزاء الجنائي في إعادة التوازن الاجتماعي والقانوني إلى ما كان عليه قبل وقوع الجريمة قدر الإمكان .

ثانياً : إشكالية البحث

يطرح الموضوع إشكالية أساسية تتمثل في مدى نجاعة الجزاءات الجنائية النافذة في التشريعات الجزائية والسائدة في السياسة الجزائية المعاصرة في إزالة أو رفع آثار الجريمة سواء كانت من جرائم الضرر أو جرائم الخطر وسواء أكان ذلك عاماً أو خاصاً ، فيعد أن ينزل العقاب ويطبق التدبير الاحترازي بحق الجاني جراء فعله الذي يعتبره القانون جريمة من أجل إصلاحه وزجره وردع الآخرين ، نتساءل عن الحلول التشريعية والقضائية والفقهية التي تزيل اثر وأذى الجريمة التي لحقت بالضحية المجنى عليه أو تقلل من شأنها قدر الإمكان ، فهل يعقل أن نغفل عن ضحية الجريمة في جبر ضرره أو رفع الخطر الذي لحق به جراء الجريمة التي وقعت عليه ؟! لعل الدراسات الفقهية السابقة ونحن نتفق معها في مطلعها تهدف إلى تحقيق العدالة وردع المعتدي وزجر غيره ، ولكن نرى هذه ليست كل العدالة ، إنما يتطلب البحث منا أن نتدخل وننصف ضحية الجريمة إلى جانب تحقيق أغراض الجزاء الجنائي التقليدية ، ونقر له كيفية معينة تعالج وتزيل عنه الم الجريمة .

كما تظهر إشكالية البحث في إن اغلب آراء المدارس الفقهية ، والجزاءات الجنائية التي تم اقتراحها تنصرف إلى الاهتمام بالجاني وإصلاحه وإنذار غيره بعواقب هذه الجريمة، وهذا الاتجاه سليم ومحمود ولا إشكال فيه ، إلا أن التسابق في إصلاح مجرم يجب أن لا يتحقق بمعزل عن الاهتمام بالضحية التي لا زالت تأن من الم الجريمة ، والعدالة الجنائية كما نراها تتطلب تحقيق التوازن بين إصلاح الجاني ، وإزالة آثار الجريمة ، ونتساءل عن الآليات القانونية التي يستطيع المشرع عن خلالها تحقيق ذلك

التوازن المنشود؟ وما هي الأطر التشريعية التي تمكن المشرع العراقي من إدخال عقوبة العمل للمنفعة العامة والدية في نطاق العقاب؟
كذلك لم نجد من بين أغراض الجزاء الجنائي الاهتمام بإزالة أو رفع آثار الجريمة ، إنما انحصر الغرض بالجاني لإصلاحه والمجتمع لمنع غيره من أن يرتكب مثل تلك الجريمة ، ولكن ما المعالجات القانونية التي تضمن رفع آثار الجريمة من ضرر وخطر عن ضحية الجاني، بالوقت الذي نتيقن بان الحماية المدنية لوحدها غير كافية لإزالة آثار الجريمة .

ثالثاً : منهجية البحث

اقتضت طبيعة الدراسة استخدام أكثر من منهج، إذ أتبعنا "المنهج الاستقرائي" لاستظهار دور الجزاءات الجنائية التقليدية في المساهمة بإزالة آثار الجريمة ، ومعرفة مهمة المشرع في رسم وتخطيط السياسة العقابية في ضوء الجزاءات الجنائية الحديثة التي تلعب دوراً مهماً في إصلاح آثار الجريمة العامة والخاصة ، إضافة إلى أغراض العقوبات التقليدية ، واستقراء التشريعات المختلفة والنظريات المتعددة التي قيلت بهذا الشأن وما انتهت إليه من استنتاجات ومقترحات تجيب على أوجه النقص التشريعي بخصوص مواجهة تحديات ومشكلات عجز بعض الجزاءات في أداء وظيفة الإصلاح المنشود ، كما استخدمنا "المنهج التحليلي" لتحليل الأسس والمعايير القانونية في مدى اعتماد جزاءات جديدة تواجه الإجرام المعاصر وتتفق مع الفكر الجنائي السائد ، وكيف تعامل معها المشرع الجزائي بالكشف عنها وإقرارها ، في شق العقاب ضمن القاعدة الجنائية ، إضافة إلى "المنهج المقارن" مع التشريعات الجزائية في البلدان التي حدثت بعض الجزاءات في تشريعاتها الجزائية ، وألغت جزاءات أخرى ، وما السبل القانونية لاختيار انساب العقوبات .

رابعاً : هيكلية البحث

سنقسم دراسة هذا الموضوع الموسوم بـ"دور الجزاءات الجنائية في رفع آثار الجريمة" على مبحثين نتناول في المبحث الأول مفهوم الجزاء الجنائي والذي يقسم على مطلبين : نوضح في المطلب الأول التعريف بالجزاء الجنائي ، وفي المطلب الثاني تطور الجزاء الجنائي على الصعيدين التشريعي والفقهية . أما المبحث الثاني فسوف نتناول فيه الآثار المترتبة على الجريمة، والآليات القانونية لإزالتها ، وتنقسم دراسة هذا المبحث على مطلبين نبين في المطلب الأول الآثار المترتبة على الجريمة وفي المطلب الثاني نتناول الآليات القانونية لإزالة آثار الجريمة .

المبحث الأول: مفهوم الجزاء الجنائي

يتجلى أهم مظهر من مظاهر سيادة الدولة في إصدار القوانين ومنها الجزائية وإخضاع جميع الأشخاص مواطنين كانوا أم أجانب إلى أوامر ونواهي المشرع ، وكل من يخالف ذلك يطبق بحقه الجزاء الذي يتناسب مع الجريمة وتقوم السلطة القضائية بإيقاعه باسم الشعب ، وليبيان مفهوم الجزاء الجنائي اقتضى تقسيمه على مطلبين نبين في

المطلب الأول التعريف بالجزاء الجنائي وفي المطلب الثاني تطور الجزاء الجنائي على الصعيدين التشريعي والفقهية.

المطلب الأول: التعريف بالجزاء الجنائي

للقوف على التعريف بالجزاء الجنائي لا بد من دراسته على فرعين نتناول في الفرع الأول تعريف الجزاء الجنائي ، وسوف نبين في الفرع الثاني أنواع الجزاءات الجنائية وخصائصها وأغراضها .

الفرع الأول : تعريف الجزاء الجنائي

إن طبيعة إعطاء التعريف تتطلب بيان فقرتين الأولى تعريف الجزاء الجنائي في اللغة والثانية تعريف الجزاء الجنائي في الاصطلاح .

أولاً : تعريف الجزاء الجنائي لغة

(الجزاء) الجازية. وفي المثل (جزاء سسنامار) . يضرب لمن يجزى بالإساءة عن الإحسان. ومعنى (جازاًة) اثابهُ (واجترأهُ) طلب منه الجزاء (١) .

والجزاء مصدر، ترجع مادته إلى الجيم والزاي والياء: جزى (٢) . ويدور استعماله على معان، هي (المكافأة على الشيء) ، يقال: جزاه به ، وعليه جزاء، وجزاه مجازاة وجزاء. ومنه قول الخطيب: «من يفعل الخير لا يعدل جزاياه» إذ جوازيه جمع جاز، أي لا يعدم جزاء عليه، ويستعمل هذا المعنى في الثواب والعقاب. (والمعنى في الثواب والعقاب): الكفاية، يقال: جزى الشيء يجزي، بمعنى كفى القضاء، يقال: جزى عنك الشيء، بمعنى قضى. الغناء، جزيت فلاناً بما صنع جزاء أي أغنيته (٣) .

والجزاء في اللغة يعني الثواب والعقاب (٤) . وقد جاء في قوله تعالى: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) . (٥)

ويعد الجزاء النتيجة المترتبة على قيام الإنسان بمسؤولياته أو مخالفته لها. وحدد القرآن

الكرام الجزاء بقدر المسؤولية مع إيثار جانب الرحمة والعفو ومضاعفة الحسنة أما تعريف (الجنائية) في اللغة فكلمة جناية مصدر مشتق من مادة (جنى) : يقال جنى ، يجنى ، جناية ، وتجنياً ، واجتناءً ، وجمعه جناة وجناء ، واجناء (٦) . وللجنائية معان متعددة نذكر منها (الذنب) يقال جنى جناية ، إذا أذنب ذنباً عظيماً ، جاء في الحديث

(١) المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، طبعة منقحة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١١٢ .

(٢) أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، بتحقيق وضبط عبد السلام هارون ، دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ ، ٤٥٥/١ .

(٣) ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري) لسان العرب ، الجزء الثاني عشر، دار أحياء التراث، بيروت، ١٩٩١ ، ١٤٣/١٤ - ١٤٦ . وانظر أيضاً القاموس المحيط، للفيروز آبادي، بإعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرشلي، ط: الثانية ، دار إحياء التراث العربي. بيروت ، ١٤٢٤ هـ، ص: ١١٦٨ .

(٤) انظر: الصحاح في اللغة والعلوم ، نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي ، دار الحضارة العربية ، بيروت ، بلا سنة طبع ، المجلد الأول ، ص ١٩٠ . وانظر: لسان العرب ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص ٦١٩ - ٦٢٠ .

(٥) سورة الأنعام / الآية ١٦٠ .

(٦) ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الأول ، مصدر سابق ، ص ٢٤٦ .

الشريف " لا يجن جان إلا على نفسه" ^(١) . أي لا يؤخذ بذنبه غيره ^(٢) . جنى -جناية : جر جريرة. والذنب عليه: جره إليه ^(٣) .

ثانياً: تعريف الجزاء الجنائي في الاصطلاح

يعرف الجزاء الجنائي في الاصطلاح الفقهي بأنه : الألم الذي يقره قانون العقوبات وتنطق به السلطة القضائية بسبب مخالفة القاعدة الجنائية جراء ارتكاب الجاني فعلا يعتبره القانون جريمة ^(٤) . فالجزاء الجنائي يتخذ صورة أذى مادي منظم يترتب على مخالفة القاعدة الجنائية ويفرض من قبل السلطة العامة في الدولة ممثلة بالسلطة القضائية وذلك لزرع المخالف وردع غيره .

والجزاء في لغة القانون هو مقابلة الشر بمثله ، وسابقاً كانت العقوبة صورته الوحيدة ، أما في التشريعات الحديثة فإنه يشمل كل ما توقعه الدولة بمقترب السلوك المحظور عقوبة كان أم تدبيراً ينزل منزلتها ^(٥) . فالجاني يتحمل الجزاء الجنائي الذي يمثل تبعية أفعاله كأثر مترتب على الجريمة التي ارتكبها ، وقد يتمثل في عقوبة أو تدبير احترازي ويصدر به حكم قضائي في أعقاب محاكمة جنائية عادلة وسيلتها دعوى جزائية ويتم تنفيذ هذا الجزاء بواسطة السلطة التنفيذية عن طريق الإكراه ^(٦) . ويشير جانب من الفقهاء بان الجزاء الجنائي هو تدبير قهري مع المسؤول جزائياً ^(٧) . ويعد الجزاء من أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الجنائي، كما انه لا يتصور قيام جريمة بلا جزاء جنائي ^(٨) .

كما إن الجزاء الجنائي هو ذلك الأثر الذي يترتب قانوناً على سلوك يعد جريمة في قانون العقوبات ، فالقاعدة الجنائية تتضمن عنصرين هما التكليف والجزاء ، فأما التكليف فهو الخطاب الموجه إلى كافة الناس ، ويأمرهم بضرورة الابتعاد عن العمل الجرمي ، وأما الجزاء فيتضمن إنزال العقاب بكل من يتجرأ على مخالفة هذه الأوامر ، والقاعدة التي لا تتضمن النص على الجزاء هي مجرد قاعدة أخلاقية ^(٩) .

وهناك من يعرف الجزاء الجنائي بأنه : عبارة عن إجراء يقره القانون ويوقعه القاضي على شخص ثبتت مسؤوليته عن جريمة ^(١٠) . فالجزاء رد الفعل الاجتماعي الذي يوقعه المجتمع بواسطة سلطاته العامة على من اقترف الجريمة .

(١) أخرجه ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، ط١ ، ١٩٩٩ ، ص٣٨٤ .
(٢) محمد بن عبد الرزاق المرتضى ، تاج العروس في جواهر القاموس ، ج١٠ ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص٧٧ .

(٣) احمد رضا ، معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص١٤٨ .
(٤) د. منصور رحماني ، الوجيز في القانون الجنائي العام ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، ط٤ ، ٢٠٠٥ ، ص١١١ .
(٥) د. فخري عبد الرزاق الحديثي ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، ط٢ ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٣١٠ .
(٦) د. محمد ساسي النيراوي ، شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي ، منشورات جامعة بنغازي ، ص٥٢٦ .
(٧) د. رؤوف عبيد ، مبادئ القسم العام في التشريع الجنائية ، ط٤ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص٧٦٣ .
(٨) د. محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي (مبادئه الأساسية ونظرياته العامة) دراسة مقارنة ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨١ ، ص٥٤٤ .

(٩) د. محمد زكي أبو عامر ، سليمان عيد المنعم ، القسم العام لقانون العقوبات ، دار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص١٤٥ .
(١٠) عبد الرحمن خلفي ، محاضرات في القانون الجنائي ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، ٢٠١٣ ، ص١٩٠ .

يتضح مما تقدم إن الجزاء الجنائي هو الأثر المترتب على مخالفة القاعدة الجنائية ، والغرض الأساس منه هو الضغط على إرادة الأفراد حتى يمتثلوا لأوامر القانون ونواهيه، وتحقيق العدالة والردع العام والردع الخاص ، وان إقرار وتطبيق وتنفيذ الجزاء الجنائي منوط بالسلطة العامة "السلطة التشريعية تشرعه ، والسلطة القضائية تنطبق به ، والسلطة التنفيذية تنفذه بحق المحكوم عليه" وبالتالي ليس للأفراد سلطة بتنفيذه واختياره ، والجزاء الجنائي له صورتان هما العقوبة والتدبير الاحترازي .

الفرع الثاني : أنواع الجزاءات الجنائية وخصائصها وأغراضها

وبعد التعرف على مفهوم الجزاء الجنائي يقتضي منا البحث ببيان أنواع هذه الجزاءات وخصائصها والغرض الذي شرعت من أجله ، وسوف نتناول تلك الفقرات الثلاث تباعاً :

أولاً : أنواع الجزاءات الجنائية

للجزاء الجنائي صورتان ، هما العقوبة والتدبير الاحترازي ، وهما يمثلان رد الفعل الاجتماعي تجاه الجريمة والمجرم ، إلا أنه وان كانت هنالك نقاط التقاء بينهما إلا إن لكل منهما أهدافه ومجالاته الإصلاحية ونطاق تطبيقه ، لذا سنتناول تلك الصور بشيء من الإيجاز .

١. العقوبة :

كثيرة هي التعاريف التي وردت بشأن العقوبة نوجز أهمها ، بأنها جزاء يقرره القانون للجريمة المنصوص عليها فيه لمصلحة المجتمع الذي أصابه ضررها ويوقعها القاضي على مرتكبها^(١) . وتعرف أيضاً بأنها " رد فعل اجتماعي يتمثل بجزاء يقابل الضرر الواقع ويتناسب مع خطأ الفاعل" ^(٢) وهنالك من يعرفها بأنها " الم يفرضه المجتمع جزاءً على جريمة ارتكبها شخص مسؤول ، وهذا الألم يضر به في شخصه أو ماله أو شرفه" ^(٣) . وكذلك قيل بأنها " إيلاء شعوري يلحق بشخص ارتكب فعلاً غير مرغوب فيه من قبل الجماعة التي يعيش فيها" ^(٤) . وعرفت أيضاً بأنها : رد الفعل الاجتماعي المنصوص عليه قانوناً بطريقة مجردة والذي يتناسب مع الجريمة وينطوي على إيلاء يلحق بمن ثبتت مسؤوليته الجزائية عنها ويتم تقريره من قبل سلطة قضائية^(٥) . وتنقسم العقوبات في قانون العقوبات العراقي إلى عقوبات أصلية كما في " الإعدام ، والسجن المؤبد والسجن المؤقت ، والحبس الشديد والحبس البسيط ، والغرامة " إضافة

(١) د. أكرم نشأت إبراهيم ، القواعد العامة في قانون العقوبات ، الطبعة الثانية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٨ ، ص٢٩٨.

(٢) انظر د. حميد السعدي ، شرح قانون العقوبات الجديد " دراسة تحليلية مقارنة " الجزء الأول " الأحكام العامة ، الطبعة الثانية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٤٠٩ .

(٣) انظر د. عبد الوهاب حومد ، شرح قانون الجزاء الكويتي ، القسم العام ، جامعة الكويت ، الكويت ، بلا سنة طبع ، ص٢٩٢ .

(٤) انظر د. عدنان الدوري ، علم العقاب ومعاملة المذنبين ، الطبعة الأولى ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص١٣-١٤ .

(٥) د. على عبد القادر القهوجي ، ود. سامي عبد الكريم محمود ، أصول علمي الإجرام والعقاب ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009 ، ص٢٠٩ .

إلى العقوبات التبعية التي تتبع العقوبة الأصلية بحكم القانون ، والعقوبات التكميلية التي تتطلب النص عليها في الحكم الجزائي (١) .

٢. التدابير الاحترازية :

تظهر أهمية التدابير الاحترازية في اعتبارها احد صور الجزاء الجنائي التي تؤدي مهمة تفعيل دور العقوبة في مجال وقاية المجتمع من الانحراف والإجرام لان العقوبة وحدها غير كافية في وقاية المجتمع من خطر الجريمة ، وقد وجدت التدابير الاحترازية في بداية تطبيقها معارضة شديدة وشكوك حول فاعليتها في تحجيم الجرائم، ولكن مع الوقت تبين أن بعض التدابير لها فاعلية كبيرة ، ولعل التشريع الإيطالي هو أول التشريعات التي تبنت فكرة التدابير الاحترازية في عام ١٨٨٥ ، وتبعه بعد ذلك العديد من التشريعات ومنها التشريع الجنائي المصري (٢) .

والتدابير الاحترازية هي مجموعة الإجراءات التي يقرها القانون ويوقعها القضاء لمواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في شخصية مرتكب الجريمة، بهدف حماية المجتمع من هذه الخطورة. وفي الفقه الحديث هي إجراء لسد النقص في العقوبة، ويقوم بجانبها للعمل على توفير الحماية الفعالة للمجتمع ضد خطر الإجرام (٣) .

وقد جاء حكم المادة (١٠٣) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩) "لا يجوز أن يوقع تدبير من التدابير الاحترازية التي نص عليها القانون في حق شخص دون أن يكون قد ثبت ارتكابه فعلاً يعده القانون جريمة وان حالته تعتبر خطرة على سلامة المجتمع . وتعتبر حالة المجرم خطرة على سلامة المجتمع إذا تبين من أحواله وماضيه وسلوكه ومن ظروف الجريمة وبواعثها أن هناك احتمالاً جدياً لأقدامه على اقتراح جريمة أخرى"

والذي يلاحظ مما تقدم من صورتي الجزاء الجنائي بان العقوبة تواجه المجرم الذي ارتكب الجريمة من اجل إصلاحه وردع غيره ، والتدبير الاحترازي يواجه الخطورة الإجرامية الكامنة في نفس الجاني الذي ارتكب جرماً لتدفعها عن المجتمع .

ثانياً : خصائص الجزاء الجنائي

١. شرعية الجزاء الجنائي : جاء النص عليها في أحكام المادة الأولى من قانون العقوبات بعبارة " لا عقاب على فعل أو امتناع إلا بناءً على قانون ينص على تجريمه وقت اقتراحه ، ولا يجوز توقيع عقوبات أو تدابير لم ينص عليها القانون " واضح من إن المشرع العراقي عدد أنواع الجزاءات التي يجب أن تتصف بالشرعية وهي العقوبة والتدبير الاحترازي كما أسلفنا ، ويدل ذلك على إن المشرع هو صاحب الاختصاص في تحديد الجزاء الجنائي نوعاً ومقداراً ، وهو الذي يحدد سلطة القاضي بالنطق بها وسلطة التنفيذ بوضعها موضع التنفيذ ، ويترتب على ذلك انه يمنع على القاضي أن ينطق بعقوبة

(١) انظر المواد (٨٥ - ١٠٢) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل .

(٢) د. رمسيس بهنام ، علم مكافحة الإجرام ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ١٩٩١، ص ٧.

(٣) د. أحمد عبدالله المراغي ، شرح قانون العقوبات: القسم العام (النظرية العامة للعقوبة) ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٣١.

لم يرد نص بشأنها ، ولا يجوز له أن يزيد أو ينتقص من مقدارها إلا في ضوء ضوابط السلطة التقديرية الممنوحة له وفقا للقانون ، كما لا يجوز أن يستبدل بعضها ببعض الآخر ، وإن مبدأ شرعية أو قانونية الجزاء الجنائي يعد ضمانا أساسية لحماية حريات الأفراد وصيانتها ضد تعسف القاضي أو السلطات الحاكمة في الدولة وتدعم هذه الضمانة ضمانا أخرى هي إن الجزاء الجنائي (العقوبة والتدبير) لا يمكن توقيعها إلا بناءً على حكم قضائي^(١) .

ولأهمية مبدأ الشرعية الجزائية حرص المشرع على أن يخصص المادة (١٩/ثانياً) من الدستور من أجل لا يكون مبدأ قانوني فحسب ، وإنما إضافة إلى ذلك يكون مبدأ دستوري ، مع ملاحظة الفرق بين نص المادة (١) من قانون العقوبات والتي جاءت بعبارة " إلا بناء على قانون" والمادة (١٩/ثانياً) من الدستور والتي جاءت بعبارة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"

وإذا ورد مبدأ قانونية الجريمة والعقاب بصيغة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون أو بناءً على قانون" فهذا يعني إن المشرع قد أجاز للسلطة التشريعية أن تفوض السلطة التنفيذية صلاحية خلق جرائم وعقوبات بصيغة أنظمة أو تعليمات (لوائح) تنفيذاً لقانون صادر من السلطة التشريعية وفي حدود هذا القانون . أما إذا ورد المبدأ بعبارة " إلا بنص" فيعني ذلك عدم جواز التفويض ، بمعنى لا يجوز للسلطة التشريعية أن تفوض السلطة التنفيذية صلاحية خلق جرائم وعقوبات .

٢. شخصية الجاني : ويعني أن لا تصيب العقوبة أو التدبير غير الجاني المحكوم عليه الذي تثبت مسؤوليته عن الجريمة دون غيره من الناس لعدم وجود نيابة في تحمل تبعية الأفعال الجنائية ولعل من أهم التبريرات أو الأسس الفكرية لإقرار هذه الخصيصة هو إن مبدأ شخصية العقوبة أو التدبير ما هو إلا انعكاس لفلسفة الشريعة الإسلامية التي تقضي بان لا يؤخذ بالجرم غير فاعله ، وهذا ما جاء في قوله تعالى "وكا تَرَرُ وَأَزْرَةٌ وَرِزْرٌ أُخْرَى"^(٢) . كما إن المنطق والعقل يقضي بإبعاد كل اثر مباشر للجزاء الجنائي عن ذوي الجاني ، وهذا أمراً طبيعياً ، إذ يجب أن لا يطال أذى العقوبة بريئاً^(٣) . كما إن العقوبة والتدبير الاحترازي لا يصيب إلا شخص من ارتكب الجريمة أو أسهم فيها ، فهي تلحق به وحده ولا توقع على غيره ، ولا يعد خروجاً على شخصية العقوبة كون امتدت آثارها غير المباشرة إلى الغير ، فعقوبة السجن التي تفرض على الأب الذي يعول عليه أفراد عائلته ، وإن كانت لا تلحق إلا شخص هذا الأب ، ولكنها بطريق غير مباشر تلحق أولاده إذ يفقدون بسجن أبيهم مورد رزقهم^(٤) .

(١) د. جمال إبراهيم الحيدري ، الوافي في شرح أحكام القسم العام من قانون العقوبات ، دار السنهوري ، بغداد ، 2012 ، ص ٨٨٦-٨٨٧ .

(٢) سورة فاطر / الآية ١٨ .

(٣) د. عمار عباس الحسيني ، مبادئ علمي الإجرام والعقاب ، مصدر سابق ، ص ٣٢٣ .

(٤) د. علي حسين الخلف ، ود. سلطان الشاوي ، مبادئ العامة في قانون العقوبات ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠٩ .

٣. **المساواة في الجزاء الجنائي** : وتعني إن الجزاء الجنائي الذي يقرره القانون لأية جريمة يسري على جميع من يرتكب تلك الجريمة بغير تمييز بينهم تبعاً لمراكزهم الاجتماعية أو لأي اعتبار آخر ، فالجميع متساوون عند ارتكابهم جريمة معينة في تحمل الجزاء المقرر لها ^(١) .

مع ملاحظة إن المساواة نسبية وليست مطلقة لاختلاف ظروف الجاني وظروف الجريمة ، الأمر الذي يقتضي منح القضاء سلطة تقديرية واسعة في ملائمة العقوبة مع كل حالة تعرض أمامه للظروف في حدود سلطته التقديرية في اختيار نوع العقوبة الملائمة ودرجتها وفقاً لما أورده التشريع وهو ما تراعيه أجهزة التنفيذ العقابي وهذا مما يحقق العدالة ويعرف بـ " التفريد العقابي " ^(٢) .

٤. **قضائية الجزاء الجنائي** : ويعني حصر النطق بالجزاء الجنائي بالقضاء الجنائي وحده فهو المتخصص أصلاً بهذا الأمر إلا ما استثنى بناءً على تفويض قانوني لبعض الجهات الإدارية وغير الإدارية بصلاحيات قاضي جنح في فرض الغرامات كما في ضباط المرور بفرض الغرامات وكذلك الصلاحيات الممنوحة إلى رؤساء الوحدات الإدارية ^(٣) .

ولأهمية وخطورة الجزاء الجنائي المفروض على الجاني أصبحت السلطة القضائية هي المختصة وليس جميع تشكيلات القضاء إنما محكمة الموضوع فقط (محكمة الجنايات أو الجنح) ^(٤) .

ثالثاً : أغراض الجزاء الجنائي

١. **تحقيق العدالة** : إن الجريمة تمثل عدواناً على العدالة وفيها معنى التحدي والخروج على الشعور الاجتماعي لما تنطوي عليه من ظلم باعتبارها حرماناً للمجنى عليه من حقاً له ، لهذا تقررت العقوبة لتأكيد سلطة الدولة وسيادة القانون فيها ، فالعقوبة إذا تعيد التوازن الاجتماعي (القانوني) الذي اختل نتيجة ارتكاب الجريمة ، وتشعر الجاني بأنها ضرورية لسلوكه غير الاجتماعي ، وتكفل إرضاء الشعور الاجتماعي العام الذي تأذى بارتكاب الجريمة ، وبذلك تتحقق عدالتها ، فالعقوبة إذاً مقابل الجريمة ، ومن العدل أن يقابل شر الجريمة بشر مثله ^(٥) .

فالجزاء يهدف إلى محو عدوان الجريمة من خلال الألم الذي يصيب المحكوم عليه في شخصه أو ماله أو حريته بالقدر الذي يقر المجتمع انه يقابل الإخلال الذي حدث فيه

(١) د. أكرم نشأت إبراهيم ، القواعد العامة في قانون العقوبات ، مصدر سابق ، ص ٢٩٩ .

(٢) د. عمار عباس الحسيني ، مبادئ علمي الإجرام والعقاب ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠١٢ ، ص ٣٢٤ .

(٣) د. عمار عباس الحسيني ، مبادئ علمي الإجرام والعقاب ، المصدر نفسه ، ص ٣٢٤ .

(٤) مع ملاحظة الاستثناء الوارد في أحكام المادة (١٣٤-د) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل التي تنص على إن "... على قاضي التحقيق أن يفصل فوراً في جرائم المخالفات التي لم يقع فيها طلب بالتعويض أو برد المال دون أن يتخذ قراراً بإحالتها على محكمة الجنح ، ولا ينفذ الحكم الصادر بالحبس إلا بعد اكتسابه الدرجة القطعية"

(٥) د. جمال إبراهيم الحيدري ، الوافي ، مصدر سابق ، ص ٨٩٤-٨٩٥ . د. علي راشد ، مبادئ القانون الجنائي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٩٩ .

نتيجة لتصرف الجاني ، وهذا الجزاء يجب أن يكون متناسباً مع درجة المسؤولية بحيث لا يكون مبالغاً في شدته ولا متساهلاً فيه ^(١) .

٢. الردع العام : يقصد به إشعار الناس كافة عن طريق التهديد بالعقاب بالألم الذي يلحق بهم إذا أقدموا على ارتكاب الجريمة ، بمعنى آخر يتحقق الردع العام للعقوبة بإنذار الجماعة بشرها إذا ما ارتكب احد أفرادها فعلاً يعد جريمة أو يمثل العقوبة التي تصدر ضد الجاني إذا ارتكب فعلاً مجرماً ، فوظيفة العقوبة هنا تهديديه موضوعها أفراد المجتمع وبصفة خاصة أولئك الذين تتوافر لديهم دوافع إجرامية ، فالعقوبة تحدث تأثيرات خاصة في كل إنسان تنفره من الجريمة وتدعوه إلى سلوك يتفق مع القانون ^(٢) .

3. الردع الخاص : هو إصلاح وتقييم اعوجاج الجاني عن طريق إزالة الخلل الذي أفضى إلى ارتكاب الجريمة لمنعه من الإقدام على ارتكاب جريمة ثانية في المستقبل ، أي مواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص الجاني والقضاء عليها ، ويتمثل الردع الخاص فيما يتركه الم العقوبة من اثر نفسي على المحكوم عليه يحول بينه وبين العودة إلى الإجرام ثانية ويتحقق غرض الإصلاح عن طريق توظيف الم العقوبة ^(٣) . وينصرف الردع الخاص إلى شخص معين بذاته وهو شخص المجرم ليغير من معالم شخصيته ، ويكون لديه اعتياد سلوك الطريق المطابق للقانون أي يحقق التالف بين شخصيته وبين المجتمع ^(٤) .

وأغراض الجزاء الجنائي في السياسة الجزائية المعاصرة لم تأتي دفعة واحدة ، وإنما هي نتاج حركة فكرية كانت قديماً تهدف إلى الانتقام من الجاني ، ثم اعتبر من إغراضه دفع الجاني إلى التكفير عن ذنبه ، وبعد ذلك تعاقبت الجهود العلمية لتحديد أغراض العقوبة ، فتوصلت المدرسة التقليدية الأولى إلى تحديدها بالردع العام ، ثم جاءت المدرسة التقليدية الجديدة لتضيف تحقيق العدالة إلى الردع العام ، وظهرت المدرسة الوضعية التي حددت الردع الخاص غرضاً للتدابير الاحترازية التي دعت إلى إحلالها محل العقوبة ، وأخيراً برزت المدارس الوسطية فجمعت بين الأغراض الثلاثة المشار إليها ، وعمدت إلى التنسيق بينها في توجيه الجزاء الجنائي إلى مكافحة الجريمة على النحو الأفضل وذلك بإرضاء شعور المجنى عليه المتضرر من الجريمة والشعور الاجتماعي المتأذي منها وإصلاح المجرم إن كان قابلاً للإصلاح أو عزله عن المجتمع إن لم يكن قابلاً للإصلاح ، وردع الغير بحمله على التفكير بما سيصيبه من الم أو أذى إذا أقدم على ارتكاب الجريمة ^(٥) .

(١) د. محمود نجيب حسني ، علم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٩٨ .

(٢) علي حسين الخلف ، ود. سلطان الشاوي ، مصدر سابق ، ص ٤١٠ . د جمال إبراهيم الحيدري ، الوافي ، مصدر سابق ، ص ٨٩٦ .

(٣) د. جمال إبراهيم الحيدري ، الوافي ، المصدر نفسه ، ص ٨٩٧ .

(٤) د. علي حسين الخلف د. سلطان الشاوي ، مصدر سابق ، ص ٤١١ .

(٥) د. محمود نجيب حسني ، علم العقاب ، مصدر سابق ، ص ٦٤ .

المطلب الثاني: تطور الجزاء الجنائي على الصعيدين التشريعي والفقه

الجزاء الجنائي السائد اليوم في التشريعات الجزائرية لم يكن وليد اللحظة ، إنما مر بمراحل تاريخية مختلفة وكان نتاج مدارس فقهية كثيرة وعلى أساسها عدلت قوانين لأغلب البلدان ، لذا سنكتفي باستعراض تطور الجزاء الجنائي في التشريعات الجزائرية العراقية في الفرع الأول ، ثم نبين تطور الجزاء الجنائي في المدارس الفقهية في الفرع الثاني .

الفرع الأول : تطور الجزاء الجنائي في التشريعات الجزائرية العراقية

من المعروف والثابت لدى الجميع إن العراق موطن أقدم التشريعات فأور نمو (٢١١٣-٢٠٩٥ ق م) . اصدر أول قانون في تاريخ الإنسانية جمعاء وليس في تاريخ العراق فحسب ، وجاء بعده القانون الذي شرعه الملك لبث عشتار (١٩٣٤-١٩٢٤ ق م) والذي تضمن جزاءات للاعتداء على الأفراد وشهادة الزور والتجاوز على ارض الغير وقطع الأشجار ، ثم جاء قانون حمورابي (١٧٢٨-١٦٨٦ ق م) الذي اقر العديد من الجزاءات ، ولعل من أهمها مسؤولية جميع أفراد المجتمع عن أهدار حقوق إذا اعتدى مجهول على أموال احد الأشخاص ، ويمكن القول انه اقر المسؤولية الاجتماعية ، أو اعتبارها تطبيقاً لنظرية اشتراكية الضرر التي يحاول بعض الفقهاء إقناع المشرعين المحدثين الأخذ بها ، وتضمن قانون حمورابي (٥٠) مادة للجرائم والعقوبات اخذ فيها بالقصاص وحدد عقوبات للعديد من الجرائم كالسرقة والخطف والزنا والإجهاض والاعتداءات الأخرى على الأفراد والاثام الكاذب وشهادة الزور^(١) .

وقد تم فتح العراق في سنة ٦٥٦م وأصبح التشريع الإسلامي مطبق في العراق واستمر تطبيقه إلى الاحتلال العثماني ابتداء من سنة (١٥٣٤) حتى صدور وتطبيق قانون الجزاء الهمايوني في سنة ١٨٤٠ وبعده تم صدور قانون الجزاء العثماني لسنة ١٨٥٨ .

وتنقسم الجرائم المنصوص عليها في التشريع الجنائي الإسلامي بحسب نوع العقوبة المقررة إلى جرائم الحدود ، وجرائم القصاص والدية ، وجرائم التعازير ، إذن نوع الجزاء الجنائي هو المعيار المعول عليه في تحديد نوع الجريمة ، وبلا أدنى شك إن الجزاءات التي اقرها الله سبحانه وتعالى تعد الأصلح في رفع آثار الجريمة لقوله تعالى "أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ"^(٢) .

ولعل من ابرز الجزاءات في التشريع الإسلامي هي عقوبة القصاص للقتل العمد والجروح ، والدية للقتل الخطأ ، والرجم للزنا والجلد للفذف مع عقوبة تبعية لها تتمثل في عدم قبول شهادة القاذف ، وكذلك الجلد لشارب الخمر ، وقطع اليد للسارق ، والقتل للمرتد والباغي ، وقد اقر التشريع الجنائي الإسلامي التعازير للجرائم التي لم تضع الشريعة لها عقوبة مقدرة كخيانة الأمانة والرشوة وشهادة الزور والغش في المعاملات

(١) د. أكرم نشأت إبراهيم ، القواعد العامة ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

(٢) سورة المائدة / الآية ٥٠ .

والقذف بغير الزنا ، وللقاضي أن يختار لكل من هذه الجرائم العقوبة الملائمة لها من بين التعازير المتفاوتة في شدتها^(١) .

وبناءً على ما تقدم سنوضح تطور الجزاءات الجنائية في قانون العقوبات البغدادي لسنة ١٩١٨ والجزاءات الجنائية في قانون العقوبات النافذ رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل .

أولاً : الجزاء الجنائي في قانون العقوبات البغدادي لسنة ١٩١٨ الملغى

بانتهاج الحرب العالمية الأولى وانتهاء الحكم العثماني في العراق وبدء الاحتلال البريطاني ، اصدر القائد العام للقوات المسلحة قانون العقوبات البغدادي ودخل حيز النفاذ اعتباراً من اليوم الأول من شهر كانون الثاني ١٩١٩ وقد جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون انه " وضع كقانون وقتي للعمل به في المحاكم التي أنشأتها السلطات العسكرية البريطانية في ولاية بغداد ، وجعل أساسه قانون الجزاء العثماني الذي كان نافذاً عند الاحتلال في ولاية بغداد كغيرها في الامبروطورية العثمانية وذلك عملاً بمبدأ وجوب استمرار القوانين المحلية النافذة عند الاحتلال بقدر الإمكان " ثم تم إدخال الكثير من التعديلات على هذا القانون مستمدة التعديلات من قانون العقوبات المصري ومراجع مصرية أخرى لتتشابه وتقارب الأحوال في مصر والعراق^(٢) .

والجزاءات التي وردت في هذا القانون بمقتضى المادة (١٠) منه هي " الإعدام ، الأشغال المؤبدة ، الأشغال الشاقة المؤقتة ، الحبس الشديد والبسيط ، والحجز في إصلاحية ، والغرامة " وتمثل تلك العقوبات تطوراً ملموساً بالقياس إلى قانون الجزاء العثماني الصادر ١٨٥٨ والذي كان نافذاً ومطبقاً في العراق .

ثانياً : الجزاء الجنائي في قانون العقوبات النافذ رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل

جاء في الأسباب الموجبة للقانون بأنه قد راعى في وضع مبادئه وأحكامه أن تحقق الأغراض التي تستهدفها قوانين العقوبات على الوجه الذي توصلت إليه الدراسات الجنائية التي تشمل الآراء الفقهية والبحوث الجامعة المتخصصة وأحكام القضاء وتوصيات المؤتمرات إلى جانب الآراء التي قدمتها العلوم المساعدة للقانون الجنائي^(٣) .

ومن أهم الجزاءات التي جاء بها هذا القانون هي العقوبات الأصلية المتمثلة بالإعدام والسجن المؤبد والسجن المؤقت والحبس الشديد والحبس البسيط والغرامة ، بالإضافة إلى العقوبات التبعية (الحرمان من الحقوق والمزايا الواردة في المادة (٩٦) ومراقبة الشرطة . والعقوبات التكميلية (الحرمان من الحقوق والمزايا الواردة في المادة (١٠٠) والمصادرة ، ونشر الحكم . كما أقر المشرع العراقي التدابير الاحترازية بالمواد (١٠٣ -١٢٧) التي تقف إلى جانب العقوبة ، وتواجه الخطورة الإجرامية . وواضح من إن إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة التي كانت نافذة في قانون العقوبات البغدادي ، يمثل تطوراً

(١) د. أكرم نشأت إبراهيم ، القواعد العامة ، مصدر سابق ، ص ٣٤ وما بعدها .

(٢) د. أكرم نشأت إبراهيم ، القواعد العامة ، مصدر نفسه ، ص ٣٩ .

(٣) د. أكرم نشأت إبراهيم ، القواعد العامة ، مصدر سابق ، ص ٤١ .

هاماً ، لعدم اتفاقها مع غرض الإصلاح ، ونحن نميل أن يكون العمل كعقوبة ولكن للمنفعة العامة ، وان لا يكون شاقاً .

الفرع الثاني : تطور الجزاء الجنائي في المدارس الفقهية

مر الجزاء الجنائي بمراحل مختلفة من العقاب البدائي الذي يهدف إلى الانتقام من الجاني ، إلى العقاب الهادف البناء السائد حالياً لدى غالبية التشريعات الجنائية ، والذي لا يزال بحاجة إلى مراجعة دورية لمتابعة مدى مواكبته للتغيرات الاجتماعية السريعة ، والذي يهمننا قدر تعلق الأمر بهذا البحث ، هو تطور الجزاء الجنائي على صعيد المدارس والمذاهب الفقهية والفلسفية والتي سنوضحها تباعاً .

أولاً: الجزاء الجنائي في المدرسة التقليدية : كان النظام الجزائي لا يتجاوب مع الظروف المتغيرة للمجتمع والجزاءات لا تتناسب مع جسامة الجريمة ، والعالم (فيري) أول من أطلق اصطلاح المدرسة التقليدية التي بدأها العالم الايطالي (بكاريا) عام ١٧٦٤ ، إلا إن تعاليم فلاسفة القرن الثامن عشر أثارت تجديداً عميقاً في الحياة الاجتماعية بلغ ذروته في الثورة الفرنسية ، ولعل من أهم المبادئ الأساسية للمدرسة التقليدية التي نادى بها بكاريا والتي وضعت الأسس الحديثة للقانون الجنائي ورفع فكرة العقوبة إلى مصاف المبادئ هي " إن أساس سلطة العقاب هو العقد الاجتماعي ذلك إن الفرد قد ضحى بجانب من الحرية لسلطة الدولة حتى يتمكن بجانبها الآخر في استقرار وطمأنينة" وهنا يمكن التبرير الأخلاقي والقانوني للعقوبة ويتفرع عن ذلك: إن التشريع هو مصدر التجريم والعقاب ، وهذا أضفى صفة القانونية على المذهب التقليدي. كذلك إن أساس العقوبة هي المصلحة الاجتماعية : فالعقوبة الجسيمة تنعدم منفعتها للمجتمع ومناقبة للعدالة وينجم عن ذلك إن عماد سياسة التجريم وقياس العقوبة هي ضوابط مادية أو موضوعية مجردة ، بمعنى انه لا ينظر في تحديد العقوبة إلى شخص مرتكبها ومدى خطورته ، بل ينظر إلى مادية الأفعال ومدى ما تجليه من ضرر بالصالح العام . وكذلك انحاز بكاريا وأتباعه لمبدأ الإرادة الحرة أو المسؤولية الأخلاقية ، فالمجرم في القانون الجنائي الكلاسيكي إنسان خالف عن وعي وإرادة العقد الاجتماعي وأساء باختياره وإرادته استعمل حرية ، فعليه أن يتقبل الجزاء الذي يقرره ممثل الشعب ^(١) .

وبعد ذلك ظهر أتباع بكاريا اتجاه توفيقي حاول أن يؤسس العقوبة على فكريتي العدالة والمنفعة الاجتماعية عرف باسم المدرسة التقليدية الحديثة ، فالمشرع يجب أن يعاقب على ارتكاب أفعال معينة حتى كان ذلك ضروريا لضمان انتظام الحياة في المجتمع ، ولكن لا يمكنه ولا يجب أن يعاقب إلا تطبيقاً للعدالة وفي حدودها ^(٢) .

كانت المدرسة التقليدية القديمة قد أولت الجانب المادي للجريمة المتمثل بالفعل الذي ارتكبه الجاني الاهتمام الأول والأساس لتبرير المسؤولية والعقوبة ، ففي نظرها فإن كل جريمة تساوي عقوبة ، وأقامت المسؤولية الجنائية على أساس أخلاقي ، وهو حرية

(١) د. أيسر أنور علي ، القاعدة الجنائية دراسة في الأصول العامة للقانون الجنائي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٤٤-٤٤ .

(٢) د. أيسر أنور علي ، مصدر نفسه ، ص ٤٧ .

الإرادة والاختيار ورتبت على ذلك نتائج منها^(١) . أن الإنسان إما أن يكون كامل الأهلية وله إرادة واختيار فيعاقب على جريمته أو أن لا يتمتع بحرية الإرادة والاختيار هذه ، فيعفى من العقوبة كل ذلك يعني إن شخصية المجرم وحالته الخطرة ليست محل اعتبار من وجهة نظرها وذلك يتضح بشكل جلي من خلال هذه الأفكار التي نادى بها المدرسة والتي في حقيقة أمرها تمثل تقدماً ملموساً^(٢) .

ظهرت المدرسة التقليدية الجديدة ((النيوكلاسيكية)) كرد فعل على الأفكار المتشددة التي نادى بها المدرسة التقليدية القديمة وخصوصاً فيما يتعلق بالإغفال التام والكامل عن شخصية المجرم التي وفقاً لأراء مفكرها قد ألغيت من المعادلة الجنائية .

سلمت هذه المدرسة بالمبدأ الأخلاقي كأساس للمسؤولية الجنائية ، إلا انه بالنسبة لها فإن الأفراد لا يتمتعون بقدر متساو من الحرية في الاختيار وإنما تتفاوت مقاومتهم للدوافع التي تدفع الى الأجرام بتفاوت مدى تمتع كل منهم بحرية الإرادة والاختيار ومدى مقدرة كل منهم على الإدراك والتمييز^(٣) .

أولاً: الجزء الجنائي في المدرسة الوضعية (الايطالية) : تقوم هذه المدرسة على أساس الاهتمام بالجاني باعتباره مصدر الجريمة وفي شخصه يكمن الخطر ، أما الأفعال المادية فتأتي بالمرتبة الثانية من الأهمية لأنها مجرد أفعال تقع وينتهي أمرها ولا يبقى إلا مرتكبها والآثار التي تترتب عليها ، ومن ثم لا تمثل إلا مظهراً لخطورة الجاني ، وعليه فمن الخطأ والحالة هذه المغالاة في تقدير قيمة الأفعال المادية وتقدير خطورة الجاني على أساس ما يرتكبه من أفعال^(٤) .

ومن ابرز مؤسسي هذه المدرسة هو (لومبروزو) الذي قال بوجود نوع من المجرمين بالولادة وهم ذوو تكوين إجرامي والعالم (فيري) الذي ضم العوامل الاجتماعية والطبيعية إلى عواملها التكوينية البيولوجية بقوله " إن أفعال الإنسان سواء كانت مستقيمة أم غير مستقيمة اجتماعية أم مضادة للمجتمع فإنها تكون دائماً حصيلة تكوين الإنسان وللبيئة الاجتماعية والطبيعية المحيطة به " ومن هنا جاءت نظرية الحتمية (الجبرية) التي ارتكزت عليها المدرسة الوضعية وقد قال (كارفالو) " إن الدافع المقاوم هو المعترض وعمل الفعل نفسه يثبت عدم مقاومة دوافعه ولو أمكن مقاومته لما كان لذلك الفعل من وجود" وبالتالي فإذا كان ارتكاب الفعل حتمياً فلا يجوز مسائلته مرتكبه مسؤولية جزائية مناطها المسؤولية الأخلاقية وبالتالي ينتفي عقابه ، فالمدرسة الوضعية أنكرت المسؤولية الجزائية على المسؤولية الأخلاقية ، وأحلت محلها المسؤولية الاجتماعية كما استبدلت العقوبات بالتدابير الاحترازية^(٥) . ومن أهم ما يميز مبادئ هذه المدرسة هو رفضها لمبدأ حرية الاختيار والقول بحتمية الظاهرة الإجرامية ، وان

(١) د. مأمون محمد سلامة ، أصول علمي الأجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ ، ص ٢٩٣ .

(٢) د . رؤوف عبيد ، أصول علمي الأجرام والعقاب ، الطبعة السادسة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٦٣ .

(٣) د . علي عبد القادر القهوجي ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ .

(٤) د. جمال إبراهيم الحيدري ، الوافي ، مصدر سابق ، ص ٩٠. السعيد مصطفى السعيد ، الأحكام العامة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٠ .

(٥) د. أكرم نشأت إبراهيم ، القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

الإجرام نتاج عوامل داخلية وخارجية ، ومن أهم ما يترتب على هذه الحتمية عدم إمكان إسباغ اللوم على مسلك الجاني (١) .

فالجريمة حسب منطوق المدرسة الايطالية لا تستوجب العقاب ، فإذا ارتكبت فلا يمكن إزالتها ، وإنما يكمن الخطر في شخص الجاني فيتعين أن يتخذ قبله الأجراء الذي يكفل وضعه في ظروف تجعل في غير استطاعته إن ينزل بالمجتمع ضررا ، وهذه النظرة تعني إن الجريمة تفقد وجودها كظاهرة قانونية وتصبح مجرد عارض من أعراض الشخصية الإجرامية ، وما أهمية الجريمة إلا كونها مظهرا لهذه الشخصية ودليل على وجودها ، ومن ثم فالإجراء الذي يتخذه المجتمع قبل الجاني لا ينطوي على صفة الجزاء لأن إنكار المسؤولية يستتبع إنكار الجزاء ويعني ذلك أن يفقد صفة العقوبة ووسيلة المجتمع بالدفاع عن نفسه بالتدابير الاحترازية التي يراعى فيها ظروف كل جاني وشخصيته بحيث تتناسب مع خطورته وتختلف التدابير نوعا وكما بحسب الجاني لا بحسب الجريمة ، وعلى هذا الأساس المدرسة تنظر إلى التدبير بأنه وسيلة دفاع جماعي (٢) .

وهدف القانون الجنائي في منظور المدرسة الوضعية هو تحقيق الدفاع عن المجتمع ضد الإجرام أي ضد اشد الأفراد خطورة وبذلك تم استبدال قاعدة (لا عقوبة إلا بنص) بقاعدة (لا تدبير وقائي بدون خطورة) وعلى هذا الأساس فلا مجال لقياس درجة المسؤولية بمدى الخطأ بل يجب تشخيص حالة المجرم كالمريض تماما لتقدير مدى وطبيعة خطورته ، فذلك أجدى بحماية المجتمع ، فالشخصية الفردية هي الأساس الذي يقرر نوع المعاملة (طبية ، صحية ، تربوية ، نفسية) الملائمة للمجرم وليس الواقعة الإجرامية ، وعلى ذلك فإن رد الفعل القضائي أو التدبير الملائم لم يعد ذلك الذي يقاس بجسامة الفعل ويتم تحديده مقدماً ، بل غدا هو الذي يراعى خصائص شخصية المجرم وما تفصح عنه خطورة (٣) .

ثالثاً : الجزاء في المدارس الوسطية : تسعى المدارس الوسطية إلى التوفيق بين المدرستين التقليدية والوضعية ، وتتميز بموقفها المعتدل وتمسكت هذه المدارس بالمسؤولية الجزائية القائمة على المسؤولية الأخلاقية كأساس للعقاب ، واحتفظت بالعقوبة في معناها التقليدي لتوقيعها على المجرمين الذين هم بطبيعتهم في حاجة إلى نظام عقابي بحيث يكون قادرا على أن يكون رادعاً لهم ولغيرهم ، كما أقرت التدابير الاحترازية كبديلة أو متممة للعقوبات بالنسبة للمجرمين الشواذ المصابين بعزل نفسية وضعاف العقول والمعتادين على الإجرام ، وخصصت التدابير التقويمية للأحداث الجانحين استجابة لحاجتهم إلى نظام تربوي يلائم أحوالهم ويصلح لتقويمهم ، وكذلك تمثلت جهود هذه المدارس في إيجاد سلطة تقديرية واسعة للقضاة في تحديد العقوبة ذاتها من خلال بسط نطاق التدرج الكمي والتخيير النوعي لها ، ومد مجال تخفيفها وتشديدها

(١) د. عمار عباس الحسيني ، مبادئ علمي الإجرام والعقاب ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

(٢) د. جمال إبراهيم الحيدري ، الوافي ، مصدر سابق ، ص ٩٢ .

(٣) د. أيسر أنور علي ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .

وإيقاف تنفيذها وإيقاف النطق بها في حالات معينة ، ومن ابرز المدارس الوسطية هو الاتحاد الدولي لقانون العقوبات في عام ١٨٨٩ والجمعية الدولية لقانون العقوبات عام ١٩٢٤ والمدرسة التقليدية الجديدة الفرنسية^(١) .

ومن أهم المدارس الوسطية (المدرسة الوضعية الانتقادية) أو ما تسمى بالمدرسة الثالثة . ظهرت في إيطاليا ومن ابرز مؤسسيها (اليمينيا وكارنفالي) ويسلمون أنصار هذه المدرسة بالجبرية تسليماً مطلقاً وينكرون حرية الاختيار ، وأقرت أهمية التدابير الاحترازية واعترفت بدورها إلى جانب العقوبات ، وانتقدت فكرة المجرم بالطبيعة أو بالميلاد وتبنت فكرة الجمع بين الردع العام والردع الخاص كهدفين تسعى العقوبة إلى بلوغها وأقرت أهمية البحث العلمي والمشاهدة الواقعية في مكافحة الإجرام^(٢) .

ومن المدارس الوسطية الأخرى الاتحاد الدولي لقانون العقوبات الذي تم تأسيسه في عام ١٨٨١ للتوفيق بين السياسة العقابية التقليدية والسياسة الجنائية الوضعية ، ومن ابرز مؤسسي هذا الاتحاد (وادولف براند) و(فونليست) ويرى الاتحاد بضرورة الاهتمام بشخص المجرم لإصلاحه ومنعه من العودة إلى الإجرام ، وتم إقرار تفريد العقاب أي تفريد نوع المعاملة العقابية المناسبة لكل مجرم وأكدوا على تنظيم تدابير مانعة من الجريمة ، لذلك كان ضروريا وضع تصنيف علمي للمجرمين فميز أعضاء الاتحاد أساسا بين المجرمين بالتكوين والمجرمين بالصدفة تمهيدا للتفريد العقابي . أما العقوبة فتستهدف احد الغرضين المنع العام أو المنع الخاص، أي الإنذار أو الإصلاح ، أو الحيلولة دون خطورة المجرم باستعباده إذا لزم الأمر ، وان الطابع العام لأعضاء الاتحاد هو الاهتمام بالعقوبة في المقام الأول ثم بالتدابير التي يجب أن يحاط تطبيقها بالضمانات القضائية^(٣) .

أما الجمعية الدولية لقانون العقوبات تأسست عام ١٩٢٤ في باريس وهذه الجمعية كحال الاتحاد الدولي ليس مدرسة فكرية بل مجموعة من الحلول العملية الملائمة^(٤) . ومن أهم هذه الحلول اعترفت بأهمية علم الإجرام ، وأقرت بتعدد أغراض العقوبة ووجوب تناسبها مع جسامة الجريمة وملائمتها لشخصية المجرم وأقرت فكرة التدابير الوضعية وان أوصت بعدم الجمع بين العقوبة والتدبير معا واهتمت بالتفريد التنفيذي للعقوبة^(٥) .

رابعاً : الجزاء الجنائي في مدرسة الدفاع الاجتماعي : تطور مفهوم الجزاء الجنائي في ظل أفكار مدرسة الدفاع الاجتماعي في ضوء كتابات (كراماتيكا) و (مارك انسل) . وقد تجلت رؤية كراماتيكا "بدعوة الدولة بالقيام بما يلزم للقضاء على أسباب قلق الشخص وضيقة ، ولتحقيق النظام الذي ينشده القانون ليس من حق الدولة أن تعاقب بل

(١) د. أكرم نشأت إبراهيم ، مصدر سابق ، ص ٢٥-٢٦ .

(٢) د. جمال إبراهيم الحيدري ، الوافي ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .

(٣) د. أيسر أنور علي ، مصدر سابق ، ص ٦١ .

(٤) د. علي حسين الخلف ود سلطان الشاوي ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(٥) د. أيسر أنور علي ، مصدر سابق ، ص ٦١ .

من واجبها أن تكيف الفرد المنحرف اجتماعيا مع المجتمع بتدابير الدفاع الاجتماعي الوقائية والتربوية والعلاجية وفقا لمقتضيات شخصيته في ضوء فحصها ، وان يكون التدبير غير محدد المدة ليتسنى تعديله أو تبديله أو إلغائه خلال مرحلة التنفيذ" وفي ضوء ما تقدم لا محل لان يوصف صاحب السلوك المنحرف بالإجرام ، ويترتب على ذلك إنكار وجود الجريمة بوصفها ظاهرة قانونية ، وإلغاء العقوبات واعتبار التأهيل صورة للمساعدة الاجتماعية لشخص هو في حالة إليها واعتبار المنحرف ضحية الظروف الاجتماعية ، وبالتالي تمثل آراء كراماتيكا الجناح المتطرف لحركة الدفاع الاجتماعي .

وقد جاءت أفكار (مارك انسل) الذي يمثل الجناح المعتدل لحركة الدفاع الاجتماعي والتي تهدف إلى إرساء سياسة جنائية جديدة تتصف بنزعة إنسانية تسعى لصياغة الكرامة البشرية وتعمل على حماية الحريات الفردية وتعترف بالمسؤولية الأخلاقية كأساس للمسؤولية الجزائية وتحرص على الالتزام بمبدأ قانونية الجرائم والعقوبات^(١) .

وبنتيجة الجهود التي بذلها أنصار حركة الدفاع الاجتماعي بجناحيها المتطرف والمعتدل تم تأسيس الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي المشار إليها في أعلاه ، واتفقوا على وضع برنامج موحد لهم أطلقوا عليه (برنامج الحد الأدنى) تضمن البنود لأربعة الآتية :

١. المبادئ الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعي : تتجلى أهم هذه المبادئ في إن الكفاح ضد ظاهرة الإجرام هو احد الالتزامات الأساسية للمجتمع ، ويجب أن يستند هذا الكفاح إلى وسائل متنوعة لاحقة على الجريمة أو سابقة عليها ، ويجب أن تهدف هذه الوسائل إلى حماية المجتمع من المجرمين وحماية أي عضو من أعضاء المجتمع من الوقوع في هاوية الإجرام .
٢. المبادئ الأساسية للقانون الجنائي : تتمثل الغاية الحقيقية للقانون الجنائي في حماية المجتمع وأفراده ضد الإجرام ولتحقيق ذلك يجب احترام القيم الإنسانية المطابقة لمبادئ المدنية الحديثة ، ويتطلب ذلك أن يتضمن القانون الجنائي احترام حقوق الإنسان بمراعاة قواعد الشرعية والحرية الشخصية .
٣. النظرية العامة للقانون الجنائي : يجب أن يؤسس القانون الجنائي سواء في صياغته أو في تطبيقه على الحقائق العلمية مع تجنب الوقوع تحت تأثير أفكار مجردة عن حرية الاختيار لدى الإنسان أو عن الخطأ والمسؤولية ، وذلك دون إنكار القيم الأخلاقية الراسخة في ضمير المجتمع ، كما إن التدابير التي توقع على مرتكبي الجرائم يجب أن تختار على أساس إنها انصب في كل حالة على حدة لإصلاح المحكوم عليه وتأهيله ، فإذا كانت بعض تلك التدابير تسمى عقوبات كالغرامة والسالبة للحرية لمدة محددة ، فأنها أيضا تعتبر تدابير الدفاع الاجتماعي .

٤. برنامج تطور القانون الجنائي : يجب التنسيق بين التدابير المختلفة التي ينص عليها القانون الجنائي بهدف وضع نظام موحد لرد الفعل الاجتماعي إزاء

(١) انظر د. أكرم نشأت إبراهيم ، مصدر سابق، ص ٢٧ .

الواقعة الإجرامية ، ويقتضي ذلك أن تكون التدابير متنوعة ومتعددة حتى تسمح للمحكمة باختيار الملائم منها للحالة المعروضة ، ويجب أن تسير الإجراءات القضائية والمعاملة العقابية في ضوء مبادئ ومعطيات الدفاع الاجتماعي^(١) .
ومما تقدم يدل على تطور وتميز حركة الدفاع الاجتماعي الحديث باتجاهات إنسانية تسمو بمستوى القانون الجنائي وتستهدف إصلاح وتأهيل المجرمين مع رعاية حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على الجريمة ، والآليات القانونية لإزالتها

الجريمة عموماً تمثل عدوان على المصالح المعتبرة التي يحميها القانون ، وهذا العدوان يشكل يرتب ضرراً أو خطراً ، ولا بد من مواجهته برد فعل معاكس لها يتمثل بالجزاء الجنائي ، لذا سنتناول دراسة هذا المبحث على مطلبين ، نبين في المطلب الأول الآثار المترتبة على الجريمة ، وفي المطلب الثاني سوف نتناول الآليات القانونية لأزالتها.

المطلب الأول: الآثار المترتبة على الجريمة

الجرائم عموماً إما أن تكون شكلية أو مادية ، وأما تحدث ضرراً أو خطراً ، لذا سنقسم هذا المطلب على فرعين نتناول في الفرع الأول الضرر الناجم عن الجريمة ، وفي الفرع الثاني الخطر الناجم عن الجريمة .

الفرع الأول :- الضرر الناجم عن الجريمة

بارتكاب الجريمة لا ينشأ فقط حق للدولة في عقاب الجاني ، بل ينشأ كذلك حق للمتضرر من الجريمة بتعويضه عما لحقه من ضرر نتيجة لسلوك الجاني^٢ . والضرر المتحقق من الجريمة يختلف نوعاً ومقداراً من جريمة إلى أخرى ، مما يترتب عليه حقا عاما يمس الشعب يطالب به الادعاء العام ، وحقا خاصا يطالب به الأفراد ضحايا تلك الجرائم .

فالمجتمع يعد مجنى عليه غير مباشر ومن وقعت عليه الجريمة مجنى عليه مباشر ، وتنشئ الجريمة لمن أصيب بضررها حقا في تعويض هذا الضرر، ومن إصابته الجريمة بضرر له أن يطالب بإصلاح الضرر المتحقق بالتبعية للدعوى الجزائية بعد التحقق من توافر الشروط التي أوجبها قانون أصول المحاكمات الجزائية^(٣) .

كما إن الحكمة من إعطاء المتضرر من الجريمة إمكانية تحريك الدعوى الجزائية هي أن الجريمة ، قبل أن تمس المجتمع تمس المجنى عليه "في حالة كونه المتضرر من الجريمة" ، لذلك فإن من العدل أن يكون له مكنة المطالبة باتخاذ الإجراءات الجزائية بحق الجاني وفرض العقوبة عليه. وأيضاً حماية المتضرر من الجريمة من تقاعس الإدعاء

(١) د. أيسر أنور علي ، مصدر سابق ، ص ٦٥ - ٦٧ . د. أكرم نشأت إبراهيم ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

(٢) د. سامي النصراني ، المبادئ العامة في قانون العقوبات ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1977 ، ص ٤٧ .

(٣) د. رمسيس بهنام ، نظرية التجريم في القانون الجزائي ، معيار سلطة العقاب تشريعاً وتطبيقاً ، منشأة المعارف ، ١٩٩٦ ، ص ٤٤ . انظر المواد (١٠ - ٢٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل.

العام أو سهوه في تحريك هذه الدعوى^١. وكذلك فإن المتضرر من الجريمة يهيمه إقامة الدعوى الجزائية على الجاني واثبات الجريمة ضده ضماناً لاستيفاء حقه في التعويض ، لذا كان من المعقول أن يكون له دور فعال في تحريك الدعوى الجزائية واثبات الجريمة على الجاني^٢.

والضرر أما يزيل قيمة الشيء أو ينقصه ، فأعدام المال إزالة حق الملكية تماماً ، وقد يكون الاعتداء مجرد الانتقاص منه ، وقد يكون حرمان صاحب قيمة المال منها كلياً أو جزئياً فمن يسرق مالا لآخر لا يعدم هذا المال المسروق أو يتلفه ، إنما يحرم صاحبه منه وبالتالي يزيل عن صاحب المال أو ينقص له قيمة كانت تشعب له إحدى حاجاته (إزالة العلاقة بين شخص وشيء)^(٣).

والنتيجة الضارة كعنصر في الركن المادي بين السلوك الإجرامي والعلاقة السببية ، تتمثل في التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي كأثر للسلوك الإجرامي ، فيحقق عدواناً ينال مصلحة أو حقاً محمي قانوناً ، مما يعني إن للنتيجة الضارة مدلولين احدهما مادي وهو التغيير الناتج عن السلوك الإجرامي في العالم الخارجي ، والآخر قانوني وهو العدوان الذي ينال مصلحة أو حقاً يحميه القانون^(٤).

وجرائم الضرر هي نوع خاص من أنواع الجرائم تتميز بان الضرر يدخل كعنصر في السلوك الموصوف بنموذجها حتى انه يتعين في سبيل وجودها أن يصاب شخص بضرر فعلي منها وان يتحقق القاضي من حدوث هذا الضرر بذلك الشخص ، وعديدة هي جرائم الضرر فمنها جرائم العدوان على سلامة البدن كالقتل والضرب والجرح ، وجرائم العدوان على سلامة المال كالسرقة وخيانة الأمانة والاحتتيال^(٥).

الفرع الثاني :- الخطر الناجم عن الجريمة

انقسم الرأي في الفقه الألماني حول حقيقة الخطر إلى مذهبين : مذهب شخصي ومذهب مادي : (فالمذهب الشخصي) مفاده إن الخطر أمر لا وجود له في الحقيقة والواقع لأنه لا يوجد إلا الضرر وعدم الضرر ولا ثالث لهما ، فهذا الخطر ليس إلا وليد تصورنا وليس له وجود إلا في مخيلة من يعتقد بوجوده . بينما (المذهب المادي) مفاده إن الخطر له كيان مادي واقعي ، وإلا لما استطاع القانون أن يحظر على الإنسان أنواعا معينة من السلوك الخطر ، ولو لم يكن للخطر كيان واقعي لما كان هناك أساس للعقاب على الجرائم غير العمدية ، ففي هذه الجرائم يعاقب الإنسان على نتيجة لم يقصدها لان سلوكه الذي أفضى إليها محل للوم والمؤاخذة لأنه يتضمن خطر النتيجة^(٦) . وبلا أدنى شك إن المذهب المادي هو الأقرب إلى الصواب.

^١ د. سامي النصراني ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ .

^٢ أياد حسين العزاوي ، جريمة الاحتيال في القانون العراقي ، مكتبة الصباح ، بغداد ، 1989 ، ص ٥٣٣ .

^(٣) د. رمسيس بهنام ، نظرية التجريم ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

^(٤) علي حسين الخلف ، ود سلطان الشاوي ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ .

^(٥) د. رمسيس بهنام ، نظرية التجريم ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ .

^(٦) د. رمسيس بهنام ، نظرية التجريم ، المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .

والخطر المعتبر ليس دائماً يتحقق فعلاً بل ربما يكون محتملاً ، ولكن يجب أن يكون حالاً ومباشراً لأنه يتطلب الاحتمالية وليس التأكيد ، كما إن الخطر يتحقق مباشرة عن الخطأ الذي يتزامن مع إحداهن الضرر الذي يوجد منذ لحظة ارتكاب الخطأ كما في جرائم تعريض الغير للخطر^(١) .

كما إن الخطر يعتبر حدثاً أي تعديلاً في الكون الخارجي شأنه في ذلك شأن الحدث الضار ، غاية الأمر لا يتمثل هذا التعديل في تحقيق ضرر فعلي ، وإنما في إيجاد حالة تنذر بالضرر ، فالخطر هو صلاحية عامل ما أو ظرف ما لإحداث ضرر ، وإن هذه الصلاحية رغم استخلاصها مما علمته التجربة ، قد لا يترتب عليها أحياناً وقوع الضرر المتوقع منها ، بسبب طروء عائق حال في واقعة الحال دون أن تحدث مفعولها ومنعها من أن تنتج ذلك الضرر ، لذلك يعرف الخطر بأنه : حالة توافر فيها قدر ذو شأن من العوامل الميسرة لحدوث ضرر ما^(٢) . وتجريم الخطر يكون في اغلب حالاته للحيلولة دون وقوع الضرر ومن ذلك الجرائم ذات السلوك المجرد أو ما يطلق عليها (الجرائم الشكلية)^(٣) .

كذلك فإن الخطر إما أن يوجد أو لا يوجد ولا يوجد وسط بينهما ، أي أما خطر أو لا خطر ولا وسط بين الأمرين على العكس من الضرر لوجود أمر وسط بين الضرر وعد الضرر هو الخطر باعتباره حالة منذرة بالضرر ، والخطر الذي يندر بضرر تم تجريمه استناداً إلى تحققه^(٤) .

فالخطر هو إمكانية تولد الضرر^(٥) . كما انه وصف يرد على نوع من الجرائم لا يشترط فيها القانون وقوع ضرر فعلي ولذلك تسمى بجرائم الخطر^(٦) . وأساس التقابل بين جرائم الخطر وجرائم الضرر ليس في تحقق النتيجة في احد النوعين وتخلفها في النوع الآخر ، وإنما في اتخاذ هذه النتيجة صورة معينة تبدو في أثر العدوان الذي يقع على المصالح والحقوق المحمية بنص التجريم ، وما إذا كان يصل إلى حد الإضرار الفعلي بالمصلحة المحمية ، أم يقتصر عند حد التهديد بالضرر^(٧) . ومن أمثلتها في قانون العقوبات العراقي تجريم الشروع في المادة (٣٠) والاتفاق الجنائي (المادة ٥٦) .

وتكمن علاقة الضرر بالخطر في أن الخطر منشئه يرجع إلى الخشية من وقوع ضرر معين ، وبالفعل فإن الغالب في استعمال هذه الكلمة هو اعتبارها مفصحة عن حالة تنذر بالضرر ، كما إن الخطر الذي يجب أن يحسب له حساب في الحكمة من التجريم له

(١) د. رنا إبراهيم العطور ، تعريض الغير للخطر في قانون العقوبات الفرنسي ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية ، المجلد (٨) العدد (٢) ٢٠١١، ص ١٥٨.

(٢) د. رمسيس بهنام ، نظرية التجريم ، مصدر سابق ، ص ١٠٧-١٠٨.

(٣) د. رنا إبراهيم العطور ، مصدر سابق ، ص ١٥١ .

(٤) د. رمسيس بهنام ، نظرية التجريم ، مصدر سابق ، ص ٩٤.

(٥) جينو بينيتير ، مفهوم الخطر- ديمتري كارنيكاس ، الخطر في القانون اليوناني مجموعة بحوث عن الجرائم ذات الخطر ، ترجمة : إستيرق صائب السامرائي ، بغداد ، مطبعة المسرة ٢٠٠١ ، ص ٥٤.

(٦) عبد الباسط الحكيمي ، النظرية العامة للجرائم ذات الخطر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ٢٠٠٠ ، ص ٢٦.

(٧) د. أحمد فتحى سرور ، نظرية الخطورة الإجرامية ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الثاني ، السنة الرابعة والثلاثون ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٥١١.

من المعاني اثنان : الأول : خطر تكرار الجريمة ذاتها مستقبلا سواء من فاعلها أو من غيره . والثاني خطر منذر بأمر آخر غير مجرد تكرار الجريمة^(١) .

المطلب الثاني: الآليات القانونية لإزالة آثار الجريمة

تتمثل وظيفة الجزاء الجنائي عن طريق العقوبة ابتداءً في تحقيق العدالة والردع العام والردع الخاص ، والردع يتحقق بإنذار للناس كافة عن طريق التهديد بالعقاب بسوء عاقبة الإجرام كي ينفروهم بذلك منه^(٢) . أو هو منع للأخرين من الاقتداء بالمجرم عن طريق إيقاع العقوبة ، وهي بهذا المعنى بمثابة الإنذار الموجه إلى هؤلاء الآخرين^(٣) . فالعقوبة هنا تحدث تأثيرات خاصة في كل إنسان كي تنفره من الجريمة ، وتدعوه إلى سلوك يتفق مع القانون^(٤) . فوظيفة العقوبة هنا إذن تهديدية ، موضوعها نفسية أفراد المجمع . وبصفة خاصة أولئك الذين تتوفر لديهم دوافع نفسية إجرامية^(٥) . وعن طريق التدابير الاحترازية في مواجهة الخطورة الكامنة في نفس الجاني لتدفع عن المجتمع .

وبناءً على ما تقدم سنقسم دراسة هذا المطلب على فرعين : نتناول في الفرع الأول دور الجزاءات الجنائية التقليدية في إزالة ضرر وخطر الجريمة. وفي الفرع الثاني سنتناول دور الجزاءات الجنائية المقترحة في إزالة ضرر وخطر الجريمة .

الفرع الأول :- دور الجزاءات الجنائية التقليدية في إزالة ضرر وخطر الجريمة

بما إن الجزاءات في القانون الجنائي إما بدنية أو سالبة للحرية أو سالبة للحقوق ، لذا سنتناول مدى إمكانيتها في المساهمة في رفع أو إزالة آثار الجريمة .

أولاً : دور الجزاءات البدنية في إزالة آثار الجريمة

يتمثل الجزاء البدني في قانون العقوبات بالإعدام باعتباره العقوبة البدنية الوحيدة ، وقد وردت تعريفات عديدة في الفقه الجنائي نجل أهمها ، بأنه " إزهاق روح المجرم بسلبه حقه في الحياة"^(٦) . ويعرف كذلك بأنه " إزهاق روح المحكوم عليه بالطريقة التي يحددها القانون"^(٧) . وقد تصدى المشرع العراقي وعرف الإعدام في المادة (٨٦) من قانون العقوبات بأنها " شق المحكوم عليه حتى الموت" بينما اكتفى المشرع المصري بالنص على إن " كل محكوم عليه بالإعدام يشق"^(٨) . والمشرع الأردني عرف عقوبة الإعدام بأنها " شق المحكوم عليه"^(٩) . وموقف المشرع العراقي كان الاصبوب لذكره عبارة " حتى الموت" ، كما إن البلدان الأخرى التي أقرت عقوبات بدنية أخرى كما في (القطع ، والجلد ، والرجم) إلى جانب عقوبة الإعدام، وخاصة بعض الدول العربية .

(١) د. رمسيس بهنام ، نظرية التجريم ، مصدر سابق ، ص ٩٨-٩٩ .

(٢) أنظر : د. محمود نجيب حسني . دروس في علم العقاب ، مرجع سابق ص ٢٧ .

(٣) د. ضاري خليل محمود ، الوجيز في شرح قانون العقوبات - القسم العام ، دار القادسية ، ١٩٨٢ ، ص ١١٨ .

(٤) أنظر : د. فخري عبد الرزاق الحديثي ، القسم العام ، مصدر سابق ، ص ٣٧٧ .

(٥) أنظر : د. علي عبد القادر القهوجي قانون العقوبات ، القسم العام ، الدار الجامعية ، بيروت ، بلا سنة طبع ، ص ٣١٠ .

(٦) د. فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣٨ .

(٧) د. علي حسين الخلف . ود. سلطان الشاوي ، مصدر سابق ، ص ٤١٦ .

(٨) انظر المادة (١٣) من قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ .

(٩) انظر المادة (١٠٧) من قانون العقوبات الأردني رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ .

وان هذه العقوبات البدنية عدا الإعدام لها آثار غير مباشرة على الفرد والمجتمع ، لأنها لا تقف عند حد الجاني وإنما تتعداه لتصيب أفراد عائلته وربما أبناء المجمع^(١) . ويمتد أثرها إلى العمل ومصدر العيش والدور الذي يلعبه في المجتمع الذي يتمثل في إنتاج حاجات للمجتمع ، وبناءً على التبريرات المتقدمة ذهبت اغلب البلدان إلى إلغاء العقوبات البدنية والاكْتفاء بعقوبة الإعدام والتي لا تزال محل خلاف بين مؤيد ومعارض لها ، وإن دول أخرى اتجهت إلى إلغائها .

كما إن عقوبة الإعدام وان كانت لا تؤدي مهمة إصلاح الجاني وتهذيبه لاستحالة ذلك بالتنفيذ ، وبصرف النظر عما قيل بشأن إلغائها ، إلا إنها جزء لا غنى عنه لمواجهة الجرائم الخطيرة كالجرائم الإرهابية ، والملاحظ عليها إنها تحقق العدالة والردع العام دون الردع الخاص ، وتحافظ على امن المجتمع من خطر الجاني بتنفيذها لعقوبة الإعدام، كما قال تعالى ((وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ))^(٢) . إلا إنها لا تزيل اثر الجريمة المترتب بحق المجنى عليه (محل البحث) ، فالذي يعتدي بالقتل عمداً يستحق الجزاء الذي قرره القانون والمتمثل بالإعدام ، ولكن هذا الجزاء ينصرف إلى الجاني فقط ، دون أن يلتفت المشرع في القانون الجنائي إلى الآلية أو الكيفية التي يتم عن طريقها رفع آثار الجريمة التي ترتبت من جراء الفعل الإجرامي . فمن اجل أن يكون الجزاء عادلاً نرى ضرورة أن يتدخل المشرع وعن طريق القانون الجنائي إلى إعادة العدالة التي تلمها الجاني بفعله الإجرامي ، وعقوبة الإعدام هذه تحمي المجتمع من خطر المحكوم عليه ، إلا إنها لم تساهم ولو جزئياً في إعادة التوازن أو رفع آثار الجريمة غير المباشرة للفرد (ذوي المقتول) والمجتمع . ونقترح إقرار عقوبة الدية التي تسلم إلى ذوي المقتول كما سنبين في محلها من البحث .

كما انه يؤخذ على الطريقة القانونية لتنفيذ عقوبة الإعدام بأنها لا تحقق الغرض المنشود من وراءها والمتمثل بالردع العام ، فكيف يتحقق إنذار المجتمع من عواقب الجريمة ، ولا تنفذ علانية أو على الأقل اطلاع الناس عليها . لذا يذهب جانب من الفقه إلى القول بان: " كل عقوبة لا يراها الناس بأعينهم هي مجهود ضائع ، كونه لا يحقق الردع العام ، لهذا يجب أن يشعر الناس بهون العقوبة وجسامتها ، وبالتالي سيلتزمون بالقواعد القانونية، والسبب في ذلك هو الرهبة التي تملكهم جراء العذاب الناجم عن العقوبة"^(٣) . ويبدو واضحاً من هذا التأكيد على أهمية إعلان العقوبة في ردع الآخرين . ومما تقدم يتضح بان الجزاء الجنائي المتمثل بالإعدام له دوراً كبيراً في القضاء على الخطورة المنبعثة من الجاني بصورة نهائية ، كما انه ينذر الآخرين بعواقب ارتكاب

(١) د. عبد الرحمن توفيق ، محاضرات في الأحكام العامة لقانون العقوبات ، ج٢، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٤١٣ .

(٢) سورة البقرة / الآية ١٧٩ .

(٣) . انظر رأي الأستاذ الإنجليزي (Jermy Bentham) أشار إليه . يوسف عبد الله المحمدي ، الردع الخاص وأثره في الوقاية من الجريمة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية القانون ، ١٩٨٩ ، ص ٣٩ . وقبل ذلك أكد الله سبحانه وتعالى على أهمية إعلان تنفيذ العقوبة بقوله " وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ" سورة النور / الآية ٢

الجريمة ، ويحقق الردع العام ، إلا انه يغفل عن معالجة الأثر الذي رتبته الجريمة ، وما على ذوي المجنى إلا الالتجاء إلى القضاء المدني للمطالبة بالتعويض الأدبي أو المادي .

ثانياً :- دور الجزاءات السالبة للحرية في إزالة آثار الجريمة

ظهرت العقوبات السالبة للحرية في بداية القرن الثامن عشر ، بوصفها صورة حديثة للجزاء الجنائي في الفكر العقابي الحديث آنذاك ، وقد استتبع ذلك ظهور السجون كمؤسسات عقابية تنفذ بها تلك العقوبات^(١) .

وتعرف العقوبات السالبة للحرية بأنها : تلك العقوبات التي تقرر بحكم قضائي والتي يترتب عليها حرمان المحكوم عليه من حريته وذلك بإيداعه في إحدى المؤسسات الإصلاحية وفقاً للحكم الصادر بحقه مع خضوعه للنظام المطبق في تلك المؤسسة من أجل تأهيله وإصلاحه^(٢) .

وتعرف في الفقه الإسلامي بأنها : موانع قبل الفعل زواج بعده ، أي إن العلم بشرعيته يمنع الإقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع من العودة إليه^(٣) .

ويوجد في التشريع العراقي نوعان من الجزاءات السالبة للحرية هما (السجن – والحبس) وعرفت المادة (٨٧) من قانون العقوبات السجن بأنه " إيداع المحكوم عليه في إحدى المنشأة العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض عشرين سنة إذا كان مؤبداً والمدد المبينة في الحكم إن كان مؤقتاً ، ومدة السجن المؤقت أكثر من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة في جميع الأحوال ، وإذا أطلق القانون لفظ السجن عد ذلك سجناً مؤقتاً ويكلف المحكوم عليه بالسجن المؤبد أو المؤقت بأداء الأعمال المقررة في قانون المنشأة العقابية " . وعرفت المواد (٨٨ - ٨٩) الحبس بأنه " إيداع المحكوم عليه في إحدى المنشأة العقابية المخصصة قانوناً لهذا الغرض المدة المقررة في الحكم ... "

وعندما نتساءل عن الغاية من سلب حرية المحكوم عليهم و إبعادهم عن المجتمع، هل هي الزجر و الإيلام والانتقام أم هي إعادة التربية و الإصلاح و التأهيل لإعادة الاندماج في الحياة الاجتماعية والمهنية ؟ تتضح تلك الغاية في تحقيق غرضها المتمثل بالردع العام والردع الخاص وبذات الوقت يتخلص المجتمع خطر هذا المجرم ، كما إن اثر الردع الخاص على من يراد إصلاحه أثر مادي ملموس بمعنى إن إنزال العقاب به وتطبيق البرامج الإصلاحية عليه أمر لا يخلو من القسر والإجبار والإيلام (سواء كان بدنياً أم نفسياً) . بخلاف الردع العام الذي يكون أثره بالنسبة للآخرين أثراً نفسياً ، ذلك لما يمثله التلويع بالعقاب والإعلان عنه من أثر نفسي رادع لهم عن الإقدام على تلك الجريمة وسلوك سبيلها .^(٤) .

(١) د. بشرى رضا راضي سعد ، بدائل العقوبات السالبة للحرية وأثرها في تحديد الخطورة الإجرامية ، دار وائل للنشر ، ٢٠١٣ ، ص ٢١٣ .

(٢) د. ادوار غالب الذهبي ، مبادئ علم العقاب ، الدار الوطنية ، ليبيا ، ١٩٧٥ ، ص ٦٤ .

(٣) د. احمد فتحي بهنسي ، العقوبة في الفقه الإسلامي ، دار الشروق ، ط ٥ ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦ .

(٤) د. عمار عباس الحسيني ، وظائف العقوبة ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

ولعل من أهم الآثار السلبية للعقوبات السالبة للحرية المباشرة ، هي مضار الاختلاط ، وزيادة تكاليف إدارة المؤسسات العقابية الدولة التي تكلف الدولة مبالغ طائلة ، والدراسات الميدانية بهذا الشأن لم تثبت إصلاح المحكوم عليه بعد انتهاء محكومتيه ، وتقبل المجتمع له ، بل بالعكس حجم الجرائم يزداد ، والمجتمع يسبغ على الذي يخرج من المؤسسة الإصلاحية صفة غير مرغوب فيها ، أما الآثار غير المباشرة لتلك الجزاءات فتتمثل في امتداد أثرها إلى أسرة المحكوم عليه وتنعدم قدرته ودوره في الإنتاج ، بينما كان يفترض بفلسفة القانون الجنائي أن تهدف من وراء تنفيذ الجزاء الجنائي تحقيق التوازن الاجتماعي والقانوني الذي اختل بالجريمة المرتكبة ، وضمان حقوق المجنى عليه ، ولعل البعض ينادي بالبدائل عن العقوبات السالبة للحرية وخصوصاً قصيرة المدة ، ويرى إن تكون البدائل : العمل للمنفعة العامة ، تأجيل النطق بالحكم ، الرقابة الالكترونية، الإفراج الشرطي، وغيرها من أجل تفادي مضار العقوبات السالبة للحرية، وان العمل بنظام العقوبات البديلة لا يعني تعطيل العقوبات السالبة للحرية الأصلية ، وإنما تساهم إلى جانبها بتحقيق أغراض السياسة العقابية المتمثلة بالعدالة والردع والزجر^(١) .

ومع ذلك مازالت العقوبات السالبة للحرية هي السائدة في العالم ، وهو ما تؤكد الإحصاءات المتعلقة بالوسط العقابي ، ونظراً للسلبيات المترتبة على هذه العقوبات المتمثلة في تكديس السجون بالمجرمين، وزيادة إنفاق الدولة عليها، إضافة لعدم جدوى الحد من تكرار العودة للجريمة للمساجين لفترات قصيرة ، كل ذلك جعل هذه العقوبات قاصرة عمّا تهدف له السياسة العقابية الحديثة التي أصبحت تتماشى مع التغيرات الاجتماعية السائدة في العالم ، إذ عمدت كثير من الدول لإلغاء وتطوير بعض العقوبات السالبة للحرية، وخصوصاً ما يتعلق بالمسجونين لمدد قصيرة ، واستبدال عقوبة السجن إلى عقوبات أخرى، مثل: وقف تنفيذ الحكم ، والعقوبات المالية ، والتعهد والكفالة ، والعمل للمنفعة العامة، وغيرها من العقوبات البديلة الأخرى.

ومما تقدم يتضح بان الجزاءات السالبة للحرية وان كانت ضرورية في تحقيق الردع العام والردع الخاص وهذا من جانب الجاني ، إلا إنها لا تهدف ولم تساهم في إزالة آثار الجريمة (أي من جانب المجنى عليه والجريمة) إلا في ذلك المجال الضيق الذي يتمثل في حماية المجتمع من خطر المحكوم عليه ، كما إن المشرع العراقي كان موفقاً للغاية في إقرار مشروع قانون استبدال العقوبات السالبة للحرية بالعزامة ، إلا إنها تذهب إلى خزينة الدولة وهذا ما يجبر الضرر والخطر العام ، ولكن يجب أن لا نغفل بان هنالك بعض الجرائم تمس الحقوق الشخصية للأفراد ، فما الجزاء البديل الذي يساهم في جبر اثر مثل هذه الجرائم ؟

(١) القاضي أسامة الكيلاني ، العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية ، فلسطين ، ٢٠١٣ ، ص٤٣ .

ثالثاً :- دور الجزاءات المالية في رفع آثار الجريمة

تتمثل الجزاءات المالية في قانون العقوبات العراقي بالغرامة ، التي عرفتها المادة (٩١) منه بأنها" إلزام المحكوم عليه بان يدفع إلى الخزينة العامة المبلغ المعين في الحكم وتراعى المحكمة في تقدير الغرامة حالة المحكوم عليه المالية والاجتماعية وما أفاد من الجريمة أو كان يتوقع إفادته منها وظروف الجريمة وحالة المجنى عليه".

والغرامة هي الجزاء الذي نعتقده مناسباً في كثير من الجرائم وخصوصاً الجرائم الماسة بالأموال ، لأنها تعيد التوازن الذي أخله الجاني بفعله إذا كان اثر الجريمة عاماً لان ذلك الأثر لحق بالصالح العام ، ومعلوم ان الغرامة تدفع إلى خزينة الدولة لتساهم في جبر ذلك الاعتداء ، وبناءً على ذلك يتحقق التوازن بين الاعتداء والجزاء وترفع آثار الجريمة ، ولكن ما الجزاء الجنائي الذي يحقق ذلك التوازن المنشود في حالة كون الاعتداء لحق بالحقوق الشخصية للأفراد؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفرع الثاني تحت عنوان دور الجزاءات المقترحة في إزالة آثار الجريمة .

كما تمتاز عقوبة الغرامة بأنها تنفذ بحق المحكوم عليه حتى لو توفى ، فيلتزم ورثة المحكوم عليه بدفع مبلغ الغرامة المحكوم بها على مورثهم بعد صيرورة الحكم نهائياً ، وفي حالة امتناع الورثة عن سداد مبلغها يصار إلى التنفيذ بحقهم بالطرق المدنية^(١) . كما إن الجزاءات المالية التي وردت في قانون العقوبات تشمل الغرامة والرد والمصادرة والتدابير الاحترازية المالية ، والملاحظ إن عقوبة الرد (أي رد الأموال أو قيمتها) جعلها المشرع جزاءً تحكم به المحكمة عندما يكون محل الجريمة مالا عاماً^(٢) . ولم نجد نص قانوني بالرد في قانون العقوبات العراقي إذا كانت الأموال عائدة الأفراد ، وهذا يشير إلى الفرق بين الحماية الجنائية للمال العام والمال الخاص من جانب ، ومن جانب آخر انه أعطى حق للمتضرر من الجريمة اللجوء للقضاء المدني للمطالبة بالتعويض أصلاً ، وأمام المحاكم الجزائية بالتبعية للدعوى الجزائي استثناءً . لذا نرى ضرورة أن يتدخل المشرع ويجعل من رد الأموال الخاصة المعتدى عليها كجزاء جنائي كما هو الحال في رد الأموال العامة .

ومما تقدم يلاحظ إن الجزاءات المالية تساهم إلى حد ما في إزالة آثار الجريمة وخصوصاً إذا كان محل الجريمة مالا عاماً ، ولعل من أهم مظاهر السياسة الجزائية المعاصرة التي نادى بها المشرع العراقي في مشروع قانون استبدال الحبس بالغرامة ، تتجلى في تحقيق رفع آثار الجريمة كغرض جديد إضافة إلى أغراض العقوبة الأخرى ، ونرى إن تبديل الحبس بالغرامة يمكن تطبيقه في الجنح فقط دون الجنايات لخطورتها ، ولان الغرامة غير رادعة في جرائم الجنايات .

(١) انظر المادة (١٥٢) من قانون العقوبات والتي جاء فيها : "إذا توفى المحكوم عليه قبل صيرورة الحكم نهائياً تسقط الجريمة ويؤول كل اثر لهذا الحكم غير إن لمن تضرر من الجريمة حق إقامة الدعوى أمام المحاكم المدنية المختصة، أما إذا توفى بعد صيرورة الحكم نهائياً فتسقط العقوبة والتدابير الاحترازية المحكوم بها فيما عدا العقوبات المالية كالغرامة والرد والتدابير الاحترازية كالمصادرة وإغلاق المحل فإنها تنفذ في تركته في مواجهة الورثة " .

(٢) انظر حول رد الأموال والأشياء والخسائر التي نشأت عن الجريمة والمبلغ المتحصلة لكون وجه حق . المواد (٣٢١) - ٣٣٤ - ٣٣٦ - ٣٣٨ - ٣٣٩) من قانون العقوبات

كما إن الجزاءات التقليدية ومن خلال دراستنا لها من ناحية دورها رفع أو إزالة آثار الجريمة، نجد إنها لا تحقق الأهداف المرجوة منها، ولا تتلائم مع التطور الذي حدث في السياسة الجزائية المعاصرة ، ولا يمكن وصفها بأنها وسيلة حقيقية وناجعة من وسائل حماية المجنى عليه من الجريمة التي وقعت فعلا ، ولا يمكن أن تكون الجزاء الجنائي المناسب الذي يؤدي إلى إصلاح الضرر والخطر العام والخاص الناجم عن الجريمة ، إلا إنها يبقى لها الدور الفعال في تحقيق الردع والزجر من ناحية الجاني والمجتمع ، لذا يجب علينا البحث العلمي أن نطرح على مسامع الفكر القانوني الحديث بعض الجزاءات الجنائية التي نعتقد ولا نجرم بان لها دوراً مهماً في إزالة آثار الجريمة العامة والخاصة ، وهذا ما سنتناوله في الفرع الآتي:

الفرع الثاني : الجزاءات الجنائية المقترحة ودورها في إزالة ضرر وخطر الجريمة

بعد الاطلاع على الجزاءات الواردة في التشريعات الجزائرية لبلدان مختلفة ، اتضح إن هنالك تحديتاً كبيراً على مستوى نوع الجزاءات الجنائية ، وبما إن الجريمة تمس حقوقاً ومصالح عامة أو خاصة . ارتأينا باختيار نوعين من الجزاءات ظنا منا بان لها دوراً ملموساً في إزالة آثار الجريمة وتهذيب وإصلاح الجاني بذات الوقت ، وهي عقوبة الدية لقدرتها على إصلاح الجاني وتعويض المجنى عليه عن الم الجريمة ، وتكون في الجرائم ذات الضرر أو الخطر الخاص ، وعقوبة العمل للمنفعة العامة يكون جزاءً للجرائم الماسة بالمصالح العامة ، فمن يخل بالأمن الاجتماعي أو المصالح العامة ويثلم العدالة بفعله الإجرامي ويعكر امن وسلامة المجتمع ، عليه أن يرمم ذلك الخلل عن طريق خدمة المجتمع .

أولاً : عقوبة الدية .

إن الأساس الشرعي للحكم بالدية في الشريعة الإسلامية هو قوله تعالى ((وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا))^(١) .

وتعرف الدية : هي مال يؤديه الجاني أو عائلته أو بيت المال إلى المجنى عليه أو أوليائه ، والشرع قدرها ، ولم يجعل تقديرها معتمداً على مقدار الضرر ، وهي لا تختلف في الأصل باختلاف ظرف المجنى عليه ، إذ يتساوى الناس من حيث مقدار الحماية التي تكفلها لهم الشريعة الإسلامية ، ويتوجب الحكم بالدية في جرائم القتل غير العمدية والجرح الخطأ ، وكذلك القتل شبه العمد (أي الجرح أو الاعتداء المفضي إلى الموت) وكذلك جرائم القتل العمدية إذا انتفى احد شروط إنزال القصاص كالعفو أو استحالة المماثلة بين أذى الجريمة والقصاص ، أو يخشى أن تترتب على المماثلة إذا كانت ممكنة تلف نفس الجاني ، وكذلك حالة إذا صدرت الجنائية على النفس أو الأطراف من شخص غير أهل للتكليف ، كما لو كان صغيراً أو مجنوناً أو سقط عنه العقاب لسبب شرعي (موانع عقاب) فان القصاص لا يجب عليه ، وإنما تحل الدية محله ، وتجب الدية في

(١) سورة النساء ، الآية ٩٢ .

ماله ، فإذا لم يكن له مال وجبت على عصبته ، فإذا لم يكن لهم مال وجبت الدية على بيت المال ، وتسمى الجريمة في هذه الحالة بأنها " تجري مجرى الخطأ" ^(١) .

فالدية عقوبة أصلية في القتل الخطأ وشبه العمد ، بينما هي عقوبة بديلة عن القصاص في القتل العمد ، ويتمثل اثر القضاء بالدية في ترضيه المجنى عليه وأهله ، إذ تشفى ما في نفوسهم من الألم والغيب ، وهنا نظر المشرع إلى المصلحتين ، مصلحة النفس التي أزهقت دون حق ومصلحة الجاني الذي أخطأ دون قصد ، ووازنت الشريعة بين هاتين المصلحتين فرفضت أن تهدر نفس في الإسلام دون عقوبة كما رفضت أن يقتصر من قاتل لم يتعمد أو يقصد إحداث الأثر الذي وقع .

والدية هي المال المؤدى إلى المجنى عليه أو وليه بسبب جنابة القتل الخطأ ، أما القتل العمد فعقوبته القصاص ويقابلها الإعدام مع عدم التماثل في القانون الوضعي ، ولكن بما إن الدية هي عقوبة في أصلها ، وتسدد إلى المجنى عليه أو ورثته ولا تسدد إلى بيت المال خزينة الدولة أثار اختلاف كبيراً على مستوى فقهاء الشريعة الإسلامية والقانون حول طبيعتها ، هل هي تعويض أم عقوبة ، وسبب اختلاف الفقهاء حول طبيعة الدية نتيجة تمتع الدية بصفات وخصائص كل من العقوبة والتعويض ففيها خصائص العقوبة ، من حيث إنها مقدررة من قبل الشارع ، ولا يتوقف الحكم بها على طلب المجنى عليه ، وعند التنازل عنها تحل محلها عقوبة تعزيرية ، وفيها معنى الزجر للجاني بحرمانه من جزء من ماله وهي هنا تقترب من الغرامة مع الفارق حيث إن الغرامة تؤول إلى خزينة الدولة . كما لها مميزات التعويض لأنها مال خالص للمجنى عليه أو ورثته ويجوز للمجنى عليه أو ورثته التنازل عنها ^(٢) ، ولو افترضنا إنها عقوبة فحسب لما وجبت على العاقلة لقولة تعالى ((لا تزر وازرة وزرة أخرى)) ^(٣) .

فالرأي الذي نعتقه صائب مع عدم الإخلال بالأراء العلمية الأخرى بأنه ينظر للدية من جانبين ، الجانب الأول : الجاني وعاقلته . والجانب الثاني : المجنى عليه وذويه ، فمن جانب الجاني وعاقلته ، الدية عقوبة جنائية أصلية مقررة جزاءً لجريمة القتل الخطأ ، حيث أنهم يؤدون المبلغ المالي المعين جزاء ما ارتكبه هذا الجاني لكي يرتدع ولا يتساهل في ارتكاب جنابة من الجنايات ، كما إنها عقوبة بديلة عن القصاص في القتل العمد في حالة الصلح أو العفو أو موت الجاني مالم يكن العفو والتصالح عن القصاص والدية معاً فحينئذ يسقط القصاص والدية ، أما من جانب المجنى عليه وذويه ، فالدية تعويض يلتزم بها الجاني وعاقلته ، عما فقده المجنى عليه وورثته من خلال ارتكاب الجريمة عليهم ، تعويض ماليا يدفعه الجاني إلى المجنى عليه أو ذويه مقابل ما نتج عن اعتدائه من ضرر ، فإن الدية عقوبة جزائية مالية طبيعتها مستمدة من فلسفة العقوبة في

(١) د. محمود نجيب حسني ، الفقه الجنائي الإسلامي ، تقديم د. فوزية عبد الستار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٣ وما بعدها

(٢) د. مصطفى إبراهيم الزلمي ، منهاج الإسلام في مكافحة الإجرام ، الطبعة الثانية ، مطبعة شهاب ، اربيل ، ٢٠١١ ، ص ٥٦-٥٥ .

(٣) سورة الفاطر ، الآية ١٨

الإسلام ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفكرة بيت مال المسلمين الذي يختلف في وظيفته اختلافاً جذرياً عن فكرة الخزينة العامة للدولة وأيلولة العقوبة المالية لها إذ إن العقوبات المالية في الإسلام لا تؤول إلى بيت المال إلا في أحوال خاصة^(١).

ورأي آخر يعتبر الدية عقوبة مالية مقدرة شرعاً وواجبة كعقوبة أصلية في القتل الخطأ وشبه العمد وكعقوبة بديلة عن القصاص في حالة امتناع تنفيذ القصاص ، كما لها صفات العقوبة من حيث إنها لا يتوقف الحكم بها على طلب المجني عليه ، ومقدرة من قبل الشارع ، ولا يختلف مقدارها باختلاف الأشخاص ، أما عن قاعدة شخصية العقوبة ويجب أن لا تمس إلا فاعل الجريمة فالدية لا تتعدى تلك القاعدة حينما تلتزم بها عاقلة الجاني على اعتبار إن القتل الخطأ إنما يرجع إلى سوء التربية وفساد التوجيه مما يسال عنة أقارب المخطئ ، فكان الشارع افترض الخطأ في عاقلة الجاني^(٢) فالدية وفقاً لما تقدم عقوبة وليست تعويضا وان كانت من العقوبات التي تصيب الإنسان في ماله .

فاذن للدية وحسب استعراض آراء الفقهاء طبيعة مزدوجة ، فهي وان كانت عقوبة في أصلها إلا إنها جزء يدور بين العقوبة والتعويض ، وإذا كان المشرع العراقي ينظر إلى الدية باعتبارها تعويض وليست عقوبة لجريمة ، نرى ضرورة تفعيل قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٢٧٢) والصادر لسنة ٢٠٠٣ والذي يلزم المحكمة المختصة والتي تنتظر جريمة قتل ، بتقدير دية القتل وتدفعه إلى ورثة المجني عليه حصراً حسب أنصبتهم الشرعية في الميراث ، ويمتنع على أفراد عشيرته أو غيرهم من اخذ شي من هذا المبلغ ، وتفعيل عقوبة من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات^(٣) .

كما إن القانون المدني قد أورد حكماً في المواد (٢٠٢-٢٠٣)^(٤) . حول إصلاح الضرر الذي أحدثه الجاني من جراء ارتكابه الجريمة ، فقد أكد فيها على إن أي اعتداء على النفس سواء القتل أو الجرح أو الضرب أو أي نوع من أنواع الاعتداء يلزم صاحبة بالتعويض ، وهذا ما يندخل في المعنى بين التعويض المذكور ومفهوم الدية والأرش في الشريعة الإسلامية ، على اعتبار إن الدية يحكم بها إذا كان الاعتداء واقع على النفس ، ويحكم بالأرش إذا كان الاعتداء واقع على مادون النفس كالجرح والضرب^(٥) .

(١) انظر رأينا في البحث الموسوم بالطبيعة القانونية والشرعية للدية ، والمنشور في مجلة العلوم الإنسانية ، العدد (٢٢) ٢٠١٣ ، ص٣١٢ . وكذلك ص ٣٢٤ .

(٢) د. محمود مصطفى القلبي ، أصول تحقيق الجنائيات ، القاهرة ، مكتبة عبد الله وهبة ، ١٩٤٦ ، ص٩٣ .
(٣) جاء في قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٢٧٢) بتاريخ ١٣٠ ١١٢ ٢٠٠٣ بان ((...ثالثاً - تتولى المحكمة المختصة تقدير دية القتل (مبلغ التعويض) وتدفع إلى ورثة المجني عليه حصراً وفق أنصبتهم الشرعية ويمنع أفراد عشيرته أو غيرهم من اخذ شيء منها بأي حال من الأحوال ويعاقب المخالف لذلك بالحبس مدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات. وهذا يعني إن طبيعة الدية التي قصدها المشرع العراقي هي أن تكون تعويضاً وليس عقوبة .

(٤) نصت المادة (٢٠٢) من القانون المدني بأنه : " كل فعل ضار بالنفس من قتل أو جرح أو ضرب أو أي نوع آخر من أنواع الإيذاء يلزم بالتعويضات من أحدث الضرر" . وقد جاء في نص المادة (٢٠٣) من القانون نفسه بأنه : "في حالة القتل وفي حالة الوفاة بسبب الجرح أو أي فعل ضار يكون من أحدث الضرر مسؤولاً عن تعويض الأشخاص الذي كان يعيلهم المصاب وحرماً من الإعالة بسبب القتل والوفاة)

(٥) د.حسين توفيق رضا ، أهلية العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ ، ص١٤ .

ويتضح مما تقدم إن الشريعة الإسلامية نظمت الجزاء الجنائي المناسب وشرعت عقوبة الدية لجرائم القتل الخطأ وشبه العمد والحالات المشار إليها في أعلاه ، ويعتبر جزاءً فعالاً انطوى على معنى الإيلاء ومعنى إصلاح الضرر المتحقق من فعل الاعتداء، ولأحظنا الكثير من الدول العربية والإسلامية قد أخذت بهذه العقوبة في تشريعها الجنائي^(١) . كما إن القانون المدني نظم أحكام إصلاح الضرر الناجم عن الجريمة إلا إن الحماية التي يوردها القانون المدني قطعاً تكون أقل من الحماية التي توفرها القاعدة الجنائية ، لذا نرى ضرورة تشريع عقوبة الدية ضمن العقوبات المقررة للجرائم العمدية وغير العمدية حسب الأحوال التي لا تعارض أحكام الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة للتطبيق في المجتمع العراقي .

ثانياً : عقوبة العمل للمنفعة العامة .

يعرفها البعض بأنها إلزام المحكوم عليه بالعمل مقابل مبلغ مالي يسد حاجته وأسرته خدمة للمصالح العام في إحدى المؤسسات العامة أو المشروعات ، سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية أو الجمعيات الخيرية أو غيرها ، عدداً من الساعات خلال مدة معينة تحدد في الحكم ، وتعرف كذلك بأنها: العقوبة التي تصدرها جهة قضائية مختصة، تتمثل في القيام بعمل من طرف المحكوم عليه للنفع العام بدون أجر ، بدلاً من إدخاله المؤسسة العقابية لقضاء العقوبة السالبة للحرية من أجر العمل الإلزامي لتعويض المجني عليه . فهو ألزم المحكوم عليه بإتمام عمل دون مقابل لمصلحة المجتمع ، بدلاً من دخوله السجن ، وذلك خلال مدة معينة تحددها المحكمة في قرارها بفرض هذا النظام^(٢) . والملاحظ من المفاهيم أعلاه إن نقطة الاختلاف بينهما تكمن في مدى استحقاق اجر العمل ، ونحن نؤيد الرأي الذي يذهب إلى استحقاق المحكوم عليه بعقوبة العمل للمنفعة العامة ربع الأجر ، من أجل ان يقدم خدمة اجتماعية جزاء عن جرمه الذي ارتكبه .

ولعقوبة العمل للمنفعة العامة طبيعة خاصة في التشريعات الجزائية لأنها إحدى العقوبات البديلة عن العقوبات السالبة للحرية ، فهي إلى العقوبات التخيرية اقرب ، وتسعى هذه العقوبة إلى إرضاء الشعور الجمعي بالعدالة ، فالجريمة عدوان على العدالة كقيمة اجتماعية ، وهي كذلك عدوان على الشعور المستقر في ضمير الجماعة ، لذا يهدف العمل للمنفعة العامة إلى محو هذا العدوان بشقيه ، إذ يعوض المحكوم عليه عن الضرر الذي سببه بأداء عمل نافع ومفيد للمجتمع ودون مقابل^(٣) . والملاحظ هنا إن هذه العقوبة تساهم وبشكل كبير في إزالة آثار الجريمة التي تمس المصلحة العامة وتعكر امن وسلامة المجتمع عن طريق الخدمة الاجتماعية ، وان ثمنها يمثل الخلل الذي أحدثه في المجتمع . وتهدف إلى إصلاح ضرر الجريمة أي إزالة آثار الجريمة ، وبذات الوقت

(١) ومن أهم القوانين التي أخذت بعقوبة الدية في تشريعها الجنائي هي قانون العقوبات الإماراتي اخذ بعقوبة الدية في الجنايات وذلك في المادة (٢٩) منه ، وقانون العقوبات اليمني في المادة (٣٨) منه .

(٢) د. صفاء اوتاني ، العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة دراسة مقارنة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٥) العدد الثاني ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٣٠ .

(٣) د. محمود نجيب حسني ، علم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٩٩ .

تحقق إعادة تأهيل المحكوم عليه اجتماعياً لان العمل للمنفعة العاملة يغرز في داخله حب العمل ويعزز لديه التضامن الاجتماعي والمساهمة في اندماجه اجتماعياً من جديد^(١) . وهناك العديد من الضوابط لتطبيق هذه العقوبة والتي إذا أخذ بها فإنه سوف يتحقق الهدف المنشود منها ، والتي تتمثل بتناسب العمل من حيث نوعه ومدته مع جسامته الجريمة المرتكبة ، لقدره الجسدية للمحكوم عليه ، فإذا كان غير قادر على العمل في هذه الخدمة فينبغي البحث عن بديل آخر ، قيام المحكوم عليه بتقديم كفيل يضمن قيامه، واستمراريته بهذه الخدمة الاجتماعية ، أن تتناسب هذه الخدمة مع مكانة الشخص الاجتماعية، بحيث لا تنحدر إلى مستوى الشعور بالاحتقار الاجتماعي ، لأنها حينئذ تنطوي على انعكاسات نفسية ، قد تحمل في طياتها معنى الإيلام إن نجاح العمل للمنفعة العامة في تحقيق غاياته مرهون بمدى تقبل المجتمع له ، لأن نجاحه يتطلب تعاون أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم مع السلطة القضائية و الأجهزة المشرفة على تنفيذه^(٢) .

ونجد إن لهذه العقوبة المهمة صدى كبير في التشريعات العربية لما لها من دور كبير في تحقيق التأهيل والإصلاح على مستوى الجاني والمجنى عليه والجريمة^(٣) . وإن العمل للمنفعة العامة يجب أن لا يكون هذا العمل بدون مقابل . فالتشريعات التي أخذت بالعمل للمنفعة العامة جعلته بمقابل، فقد حددته بعض التشريعات بربع أجر المثل ، والملاحظ أنه لا يكون بإرادة المحكوم عليه أو يطلب منه وفقاً لقانون العقوبات الاتحادي للإمارات العربية المتحدة في المادة (١٢٠) منه، وإنما يحكم به القاضي من تلقاء نفسه وبدون طلب من المحكوم عليه ، على عكس التشريع الفلسطيني الذي يكون بطلب المحكوم عليه إذا وجد القاضي أن ظروف المحكوم عليه تبرر اتخاذ هكذا تدبير. بينما جاءت المادة (٣٧١) من قانون العقوبات البحريني والمادة (١١) من المرسوم التشريعي رقم (٤٢٢) اللبناني على خلاف القانون الاتحادي للإمارات العربية المتحدة التي جعلت

(١) د. صفاء اوتاني ، مصدر سابق ، ص ٤٣٣ .

(٢) د. ثامر بن سعيد عبد الله الغامدي العمل للمنفعة العامة كبديل لعقوبة السجن ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ص ١٤ .
(٣) انظر المادة (١٨) من قانون العقوبات المصري الذي أطلق عليها تسمية الخدمة للمنفعة العامة كبديل للحبس قصير المدة ، وكذلك انظر المادة (٣٩٩) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ ، إذ جعل العمل من أجل المنفعة العامة من بدائل العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة (لكل محكوم عليه بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن يطلب من النيابة العامة تشغيله خارج مركز الإصلاح والتأهيل (السجن) بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه ، مالم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار) وانظر كذلك المادة (٣٧١) من قانون الإجراءات الجنائية البحريني لسنة ٢٠٠٢ حيث نصت على أنه (للمحكوم عليه أن يطلب في أي وقت من قاضي تنفيذ العقاب قبل إصداره الأمر بالإكراه البدني إبداله بعمل يدوي أو صناعي يقوم به). وكذلك انظر المادة (١٢٠) من قانون العقوبات للإمارات العربية المتحدة حيث نصت على (الالتزام بالعمل هو تكليف المحكوم عليه أداء العمل المناسب في إحدى المؤسسات أو المنشآت الحكومية التي تصدر بتحديد قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية على أن يمنح ربح الأجر المقرر ولا يكون الالتزام بالعمل إلا في مواد الجنتج وبدلاً عن عقوبة الحبس أو الغرامة على أن لا تقل مدة الالتزام عن عشرة أيام ولا تزيد على سنة) وأخذ به المشرع اللبناني في المادة (١١) من المرسوم التشريعي رقم ٤٢٢ في (٦) حزيران ٢٠٠٢ والتي جاء فيها (لكل محكوم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز ٣ أشهر ان يطلب من قاضي تنفيذ العقوبة بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس تشغيله خارج السجن).

أعمال هذا التدبير بناءً على طلب المحكوم عليه ، وليكون الأمر من بعد ذلك للقاضي يقرر إتخاذ أو عدم إتخاذ هذا التدبير وفقاً لما يراه مناسباً من ظروف كل حالة على حده . كما إن تطبيق عقوبة العمل للمنفعة العامة كبديل لعقوبة الحبس أو جزاء أصيل مستقل ، يعود بالنفع على المجتمع وعلى المحكوم عليه وعلى أسرته وعلى المؤسسة الإصلاحية ، وترجع أهمية هذه العقوبة فيما تحققه من تجنب مساوئ تقييد حرية المحكوم عليه داخل المؤسسات الإصلاحية من الاختلاط بالمجرمين وزيادة خطورته الإجرامية ، كما إنها تساعد المحكوم عليه في الاندماج بالمجتمع من خلال الحفاظ على عمله وتواجده بالقرب من أسرته، وتحقق عقوبة العمل للمنفعة العامة مصلحة المجتمع من خلال التقليل من تكاليف سلب الحرية.

يتضح من كل ما تقدم إن الجزاءات المقترحة والمتمثلة بالدية والعمل للمنفعة العامة لها الدور الفعال في مواجهة الجريمة والمجرم ، بحيث تصلح وتهدب وتأهيل المحكوم عليه بها ، وتحقق أغراض العقوبة ، وكذلك جزاءها يماثل اعتداء الجاني في القوة ويعاكسه في الاتجاه ، مما ينسجم وتوجهات السياسة العقابية المعاصرة ، ولا ضير أن يرى المشرع بالجمع بينهما كجزاء أصلي وتبعي أو تكميلي حسب الأحوال إذا ترتب على الجريمة الواحدة ضرراً عاماً وخاصاً بذات الوقت من أجل أن يعود نفع العقوبة إلى المحكوم عليه والمجتمع^(١) .

وهناك من يذهب إلى إن النص الجنائي لا يستطيع ، ولا ننتظر منه ، أن يغير أو يحو من الوجود الأسباب والعوامل الدافعة للإجرام ، تلك العوامل التي تغذي الإجرام وتعمل على زيادة حجمه كالأزمات الاقتصادية والبطالة ، وهي من العوامل البيئية ، والأمراض العصبية النفسية كالهستيريا وهي من العوامل النفسية ، وذلك لان النص الجنائي لم يوضع لمكافحة هذه العوامل ، كما ان مكافحتها تكون بوسائل أخرى كالعمل على إزالة أسباب الأزمة الاقتصادية بالطرق الاقتصادية الصحيحة ، والعمل على إزالة أسباب المرض النفسي بالعلاج ، وتبرير ذلك بان النص الجنائي كأداة منع عقابية قائمة على الإنذار والتنبيه والتوعد من جانب المشرع^(٢) .

لذا ومن أجل أن تكون السياسة العقابية أكثر ملائمة وتناسبا مع مقتضيات العصر الحديث الذي يتسم بتشعب المصالح الجديرة بالحماية فانه يجب إعادة النظر بالجزاءات النافذة نوعاً ومقدراً ون يتسع غرض العقاب إلى مواجهة آثار الجريمة إلى جانب الاهتمام بشخص الجاني ، لان ترك رفع إضرار الجريمة إلى القانون والقضاء المدني نعتقد بأنه غير كاف فلا بد من تدخل تشريعي فوفي صلب القانون الجنائي بما لا يتعارض مع الثابت من القواعد العامة بين القانونين الجنائي والمدني . كما إن ضرورات

(١) يلاحظ ما نصت عليه المادة (١٧٤ - ١٨٠) من قانون العقوبات الأردني لسنة ١٩٦٠ والتي جاء فيها (كل موظف عمومي ادخل في ذمته ما أوكل إليه بحكم الوظيفة أمر إدارته أو جبايته أو حفظه من نقود وأشياء أخرى للدولة أو لأحد الناس عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل قيمة ما اختلس) فالمشرع الأردني جمع بين عقوبتين أصليتين لفعل جرمي واحد .
(٢) د. محمد محي الدين عوض ، نحو توحيد القانون الجنائي في البلاد العربية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد (١٩) .
العددان الأول والثاني ، مارس يوليو ، ١٩٧٦ ، ص ٧٢ .

التغير الاجتماعي وحاجات المجتمع المتنوعة تتطلب فكرة اعتماد معايير حديثة لتحديد نوع الجزاء الفعال ، فضلا عن الحاجة إلى اعتماد الجزاءات البديلة عن الجزاءات الجنائية التقليدية .

الخاتمة

بعد إن انتهينا من دراسة "موضوع دور الجزاءات الجنائية في إزالة آثار الجريمة" لم يبقى إلا أن نشير إلى أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها في هذه الدراسة ، كما انه لا بد من إبداء أهم المقترحات المتواضعة التي عسى أن تكون ذات نفع عام وترمي في مجملها إلى خدمة العدالة الجنائية والمجتمع.

أولا : الاستنتاجات :

١. اتضح إن اغلب آراء المدارس الفقهية ، والجزاءات الجنائية التي تم اقتراحها تنصرف إلى الاهتمام بالجاني وإصلاحه وإنذار غيره بعواقب هذه الجريمة ، وهذا الاتجاه يتماشى مع السياسة الجزائية المعاصرة ، إلا أن التسابق في إصلاح مجرم يجب أن لا يتحقق بمعزل عن الاهتمام بالضحية التي لا زالت تأن من ألم الجريمة .
٢. تبين إن من أهم الجزاءات المعمول بها في التشريعات المقارنة ، والتي لا مثيل لها في التشريع الجنائي العراقي هي : الأشغال الشاقة ، الدية ، العمل للمنفعة العامة ، الرقابة الالكترونية . وان الأخذ بهذه الجزاءات لا يعني تعطيل الجزاءات الجنائية التقليدية النافذة ، وإنما تساهم إلى جانبها بتحقيق أغراض السياسة العقابية المتمثلة بالعدالة والردع والزجر ، ورفع آثار الجريمة أو التقليل منها قدر الإمكان .
٣. تبين إن الجزاءات الجنائية التقليدية ومن خلال دراستنا لها من ناحية دورها رفع أو إزالة آثار الجريمة، نجد إنها لا تحقق الأهداف المرجوة منها، ولا تتلائم مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ومع التطور الذي حدث في السياسة الجزائية المعاصرة ، ولا يمكن وصفها بأنها وسيلة حقيقية وناجعة وتسهم في جبر ما خلفته الجريمة من آثار ، ولا يمكن أن تكون الجزاء الجنائي المناسب الذي يؤدي إلى إصلاح الضرر والخطر العام والخاص الناجم عن الجريمة ، إلا إنها يبقى لها الدور الفعال في تحقيق الردع والزجر من ناحية الجاني والمجتمع
٤. أثبتت الدراسات إن تطبيق عقوبة العمل للمنفعة العامة كبديل لعقوبة الحبس في التشريعات المقارنة يعود بالنفع على المجتمع وعلى المحكوم عليه وعلى أسرته وعلى المؤسسة الإصلاحية .
٥. تبين إن الأخذ بعقوبة الدية يؤدي إلى إصلاح المجرم ويصلح آثار الجريمة ، على اعتبار ان للدية طبيعة مزدوجة ، فهي تحقق غرض الردع بحق الجاني باعتبارها عقوبة من ناحية ، وترضي المجنى عليه أو ذويه باعتبارها تعويضاً عما رتبته الجريمة من آثار من ناحية أخرى .
٦. اتضح بان الرد جزاء من ضمن الجزاءات الجنائية المالية ويسري فقط على الأموال العامة رد الأموال والأشياء والخسائر التي نشأت عن الجريمة والمبالغ المتحصلة دون وجه حق التي تقع من الموظف أو المكلف بخدمة عامة المواد (٣٢١ - ٣٣٤

– ٣٣٦ – ٣٣٨ – ٣٣٩) من قانون العقوبات ، ولعل ذلك يترجم حجم الفرق بين الحماية الجنائية للأموال العامة والأموال الخاصة والأخيرة تقتضي المطالبة بها والادعاء أمام القضاء المدني ، أو أمام المحاكم الجزائية بالتبعية للدعوى الجزائية المواد (١٠ – ٢٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

ثانياً : المقترحات :

- ١ . نقترح على المشرع أن يأخذ بعقوبة " العمل للمنفعة العامة " ويكون جزاءً للجرائم الماسة بالمصلحة العامة ، لأنها تساهم وبشكل كبير في إزالة آثار الجريمة التي تمس المصلحة العامة وتعكر أمن وسلامة المجتمع عن طريق الخدمة الاجتماعية التي يقدمها المحكوم بها ، وان ثمن العمل يقابل الخلل الذي أحدثه في المجتمع ، وبذات الوقت يحقق إعادة تأهيل المحكوم عليه اجتماعياً لان العمل للمنفعة العاملة يعزز في داخله حب العمل ويحقق لديه التضامن الاجتماعي والمساهمة في اندماجه اجتماعياً من جديد ، وتطبيق هذه العقوبة كبديل لعقوبة الحبس أو جزاء أصيل مستقل حسب الأحوال ، وتعود أهميتها فيما تحققه من تجنب مساوئ تقييد حرية المحكوم عليه داخل المؤسسات الإصلاحية من الاختلاط بالمجرمين ، وتواجهه بالقرب من أسرته، وتحقق عقوبة العمل للمنفعة العامة مصلحة المجتمع من خلال التقليل من تكاليف سلب الحرية .
- ٢ . نقترح على المشرع العراقي تبني عقوبة (الدية) ضمن العقوبات الأصلية وتكون عقوبة تخييرية في جريمة القتل العمد في حالة حصول التراضي بين الطرفين ، وعقوبة تخييرية لجريمة القتل الخطأ ، وجريمة الاعتداء المفضي إلى الموت مع الحبس . لقدرتها على إصلاح الجاني وتعويض المجنى عليه عن الم الجريمة ، وان الأخذ بها يحقق الردع العام والخاص ويصلح الضرر العام والخاص بسبب طبيعة هذه الجريمة التي تجمع بين خصائص العقاب والتعويض .
- ٣ . نقترح أن يسري (الرد) على المال العام والخاص على حد سواء من أجل أن تمتد الحماية الجنائية للأموال بصورة عامة . وان يستغني ضحية الجريمة من أن يشغل القضاء بدعوى أخرى للمطالبة برفع آثار الجريمة ، لذا ومن أجل أن تكون السياسة العقابية أكثر ملائمة وتناسبا مع مقتضيات العصر الحديث فانه يجب إعادة النظر بالجزاءات النافذة نوعاً ومقدراً وان يتسع غرض العقاب إلى مواجهة آثار الجريمة إلى جانب الاهتمام بشخص الجاني ، لان ترك رفع إضرار الجريمة إلى القانون والقضاء المدني نعتقد بأنه غير كاف فلا بد من تدخل تشريعي في صلب القانون الجنائي بما لا يتعارض مع الثابت من القواعد العامة بين القانونيين الجنائي والمدني .
- ٤ . نقترح على المشرع بان يسمح للقضاء الجنائي بعد الأخذ بالجزاءات المقترحة المشار إليها في أعلاه ، الجمع بين الدية والعمل للمنفعة العامة ، في حالات يحددها على سبيل الحصر ، كجزاء أصلي أو تباعي أو تكميلي حسب الأحوال إذا ترتب على الجريمة الواحدة ضرراً عاماً وخصاً بذات الوقت من أجل أن يعود نفع

العقوبة إلى المحكوم عليه والمجتمع والصالح العام ، بحيث تصلح وتهذب وتأهل المحكوم عليه بها ، وتحقق أغراض العقوبة ، وكذلك جزاءها يماثل اعتداء الجاني في القوة ويعاكسه في الاتجاه ، بما ينسجم وتوجهات السياسة العقابية المعاصرة ويؤدي إلى خلق فكر قانوني متطور وثقافة قانونية تسهم في إنعاش وتطوير الجزاءات الجنائية التي تصلح الجاني وتضمن حقوق المجنى عليه .

٥. نرى ضرورة الإسراع بتشريع قانون استبدال الحبس بالغرامة ، وان يطبق في الجرح فقط دون الجنائيات لخطورتها ، ولأن الغرامة غير رادعة في جرائم الجنائيات ، كما إن الجزاءات المالية تساهم إلى حد ما في إزالة آثار الجريمة وخصوصاً في جرائم الأموال ، لما لها من دور في رفع آثار الجريمة كغرض جديد إضافة إلى أغراض العقوبة الأخرى ، وبذلك يضمن تحقيق الردع والزجر وبذات الوقت يضمن لضحية الجريمة إزالة أو تخفيف من آثار الجريمة .

قائمة المصادر

- القرآن الكريم

أولاً : معاجم اللغة

١. المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، طبعة منقحة ، القاهرة ، ٢٠١٢
٢. أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، بتحقيق وضبط عبد السلام هارون ، دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ
٣. أبن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري) لسان العرب، الجزء الثاني عشر، دار أحياء التراث، بيروت، ١٩٩١.
٤. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، بإعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرشلي، ط: الثانية ، دار إحياء التراث العربي. بيروت ، ١٤٢٤ هـ
٥. الصحاح في اللغة والعلوم ، نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي ، دار الحضارة العربية ، بيروت ، بلا سنة طبع ، المجلد الأول
٦. احمد رضا ، معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٥٨.
٧. محمد بن عبد الرزاق المرتضى ، تاج العروس في جواهر القاموس ، ج١٠ ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط١.

ثانياً الكتب القانونية والمؤلفات العامة

١. د. منصور رحمانى ، الوجيز في القانون الجنائي العام ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، ط٤ ، ٢٠٠٥
٢. د. فخري عبد الرزاق الحديثي ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، ط٢ ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠١٠ ،
٣. د. محمد ساسي النيراوي، شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات الليبي ، منشورات جامعة بنغازي ،
٤. د. رؤوف عبيد ، مبادئ القسم العام في التشريع الجنائية ، ط٤، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ،
٥. د. محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي (مبادئه الأساسية ونظرياته العامة) دراسة مقارنة ، مطبعة جامعة القاهرة .

٦. د. محمد زكي أبو عامر ، سليمان عبد المنعم ، القسم العام لقانون العقوبات ، دار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٢.
٧. عبد الرحمن خلفي ، محاضرات في القانون الجنائي ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، ٢٠١٣.
٨. د. حميد السعدي ، شرح قانون العقوبات الجديد " دراسة تحليلية مقارنة " الجزء الأول " الأحكام العامة ، الطبعة الثانية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦.
٩. د. عبد الوهاب حومد ، شرح قانون الجزاء الكويتي ، القسم العام ، جامعة الكويت ، الكويت ، بلا سنة طبع
١٠. د. عدنان الدوري ، علم العقاب ومعاملة المذنبين ، الطبعة الأولى ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩.
١١. د. علي عبد القادر القهوجي ، ود. سامي عبد الكريم محمود ، أصول علمي الإجرام والعقاب ، منشورات الحلبي الحقوقية.
١٢. د. رمسيس بهنام ، علم مكافحة الإجرام ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ١٩٩١
١٣. د. أحمد عبداللّاه المراعي ، شرح قانون العقوبات: القسم العام (النظرية العامة للعقوبة) ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.
١٤. د. جمال إبراهيم الحيدري ، الوافي في شرح أحكام القسم العام من قانون العقوبات ، دار السنهوري ، بغداد ، 2012.
١٥. د. علي حسين الخلف ، ود. سلطان الشاوي ، مبادئ العامة في قانون العقوبات ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٤.
١٦. د. أكرم نشأت إبراهيم ، القواعد العامة في قانون العقوبات ، الطبعة الثانية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٨
١٧. د. عمار عباس الحسيني ، مبادئ علمي الإجرام والعقاب ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية .
١٨. د. علي راشد ، مبادئ القانون الجنائي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٥٠
١٩. د. محمود نجيب حسني ، علم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧.
٢٠. د. أيسر أنور علي ، القاعدة الجنائية دراسة في الأصول العامة للقانون الجنائي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٢١. د. مأمون محمد سلامة ، أصول علمي الإجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩
٢٢. د. رؤوف عبيد ، أصول علمي الإجرام والعقاب ، الطبعة السادسة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥.
٢٣. د. سامي النصراوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، مطبعه دار السلام ، بغداد ، 1977.
٢٤. د. رمسيس بهنام ، نظرية التجريم في القانون الجزائي ، معيار سلطة العقاب تشريعاً وتطبيقاً ، منشأة المعارف .
٢٥. أياد حسين العزاوي ، جريمة الاحتيال في القانون العراقي ، مكتبة الصباح ، بغداد ، 1989
٢٦. جينو بينيتير ، مفهوم الخطر- ديمتري كارنيكاس ، الخطر في القانون اليوناني مجموعة بحوث عن الجرائم ذات الخطر ، ترجمة : إستبرق صائب السامرائي ، مطبعة المسرة ، بغداد .
٢٧. د. ضاري خليل محمود، الوجيز في شرح قانون العقوبات-القسم العام، دار القادسية، ١٩٨٢.
٢٨. د. علي عبد القادر القهوجي قانون العقوبات، القسم العام، الدار الجامعية، بيروت، بلا سنة طبع.
٢٩. د. فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.
٣٠. د. عبد الرحمن توفيق ، محاضرات في الأحكام العامة لقانون العقوبات ، ج٢، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٦.
٣١. د. بشرى رضا راضي سعد ، بدائل العقوبات السالبة للحرية وأثرها في تحديد الخطورة الإجرامية ، دار وائل للنشر ، ٢٠١٣.
٣٢. د. ادوار غالب الذهبي ، مبادئ علم العقاب ،الدار الوطنية ، ليبيا ، ١٩٧٥.
٣٣. د. احمد فتحي بهنسي ، العقوبة في الفقه الإسلامي ، دار الشروق ، ط٥ ، ١٩٨٣.
٣٤. القاضي أسامة الكيلاني ، العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية ، فلسطين ، ٢٠١٣.

٣٥. د. محمود نجيب حسني ، الفقه الجنائي الإسلامي ، تقديم د. فوزية عبد الستار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
٣٦. د. مصطفى إبراهيم الزلمي ، منهاج الإسلام في مكافحة الإجرام ، الطبعة الثانية ، مطبعة شهاب ، اربيل ، ٢٠١١ .
٣٧. د. محمود مصطفى القلي ، أصول تحقيق الجنايات ، القاهرة ، مكتبة عبد الله وهبة ، ١٩٤٦ .
٣٨. د. محمود نجيب حسني ، علم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
٣٩. د. ثامر بن سعيد عبد الله الغامدي العمل للمنفعة العامة كبديل لعقوبة السجن ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة .

ثالثاً : الاطاريح والرسائل الجامعية

١. عبد الباسط الحكيمي ، النظرية العامة للجرائم ذات الخطر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .
٢. يوسف عبد الله المحمدي ، الردع الخاص وأثره في الوقاية من الجريمة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية القانون ، ١٩٨٩ .

رابعاً : الأبحاث

١. د. رنا إبراهيم العطور ، تعريض الغير للخطر في قانون العقوبات الفرنسي ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية ، المجلد (٨) العدد (٢) ٢٠١١ .
٢. د. أحمد فتحى سرور ، نظرية الخطورة الإجرامية، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثاني، السنة الرابعة والثلاثون ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ .
٣. مصطفى راشد عبد الحمزة ، الطبيعة القانونية والشرعية للدية ، والمنشور في مجلة العلوم الإنسانية ، العدد (٢٢) ٢٠١٣ .
٤. د. صفاء اوتاني ، العمل للمنفعة العامة في السياسة العقابية المعاصرة دراسة مقارنة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٥) العدد الثاني ، ٢٠٠٩ .
٥. د. محمد محي الدين عوض ، نحو توحيد القانون الجنائي في البلاد العربية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد (١٩) . العددان الأول والثاني ، مارس يوليو ، ١٩٧٦ .

خامساً : التشريعات

١. قانون الجزاء العثماني (الملغى).
٢. قانون العقوبات البغدادي (الملغى).
٣. دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ .
٤. قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.
٥. قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ .
٦. قانون العقوبات اللبناني ، الصادر سنة ١٩٤٣ .
٧. قانون عقوبات دولة الإمارات العربية المتحدة ، الصادر سنة ١٩٧٠ .
٨. قانون العقوبات الليبي ، الصادر سنة ١٩٥٣ .
٩. قانون العقوبات الثوري الفلسطيني ، الصادر سنة ١٩٧٩ .
١٠. قانون العقوبات السوري ، الصادر سنة ١٩٤٩ .
١١. قانون العقوبات الأردني لسنة ١٩٦٠ .
١٢. قانون العقوبات الأردني رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٢ .
١٣. قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ .
١٤. قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ .
١٥. قانون العقوبات السعودي .
١٦. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ .